

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٦٧

الثلاثاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر (قطر)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٣٧ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني

لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/66/35)

تقرير الأمين العام (A/66/367)

مشاريع القرارات (A/66/L.15 و A/66/L.16 و A/66/L.17

و A/65/L.18)

الرئيس: تتسم جلستنا اليوم بشأن القضية

الفلسطينية بأهمية بالغة، إذ تحتل قضية فلسطين موقع الصدارة

في هذه الدورة للجمعية العامة بوجه خاص. كما شهدنا

جميعاً، هنا في نيويورك ذلك التطور التاريخي الذي تجلّى في

قيام رئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس، بتقديم

طلب فلسطين للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة إلى الأمين

العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر، حيث كشف السيد عباس للعالم

عن مضمون هذه المبادرة في رحاب هذه القاعة أمام الجمعية

العامة. وقمت من جانبي بموجب الولاية المنوطة بي بتعميم

هذا الطلب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

كذلك طرأت مستجدات أخرى في هذا المضمار منذ ذلك الحين. فقد نظرت لجنة مجلس الأمن المعنية بقبول الأعضاء الجدد في الطلب الفلسطيني. وأجريت عملية ناجحة لتبادل الأسرى حظيت بثناء واسع النطاق. كما أعادت المجموعة الرباعية تنشيط جهودها بهدف فتح باب المفاوضات من جديد.

فاليوم نجتمع هنا للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الموافق ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. إذ نسترجع ذكرى هذا اليوم من عام ١٩٤٧، حين اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) القاضي بتقسيم الأرض المعروفة باسم "فلسطين الخاضعة للانتداب" إلى دولتين: دولة يهودية ودولة عربية.

وقد أشرت صباح اليوم وأنا مخاطب للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إلى التزام الجمعية العامة المستمر والراسخ إزاء الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة، وإزاء عملية السلام.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرئيس: أعطي الكلمة أولاً لسعادة السيد عبد السلام ديالو ممثل السنغال، الذي سيتكلم بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والذي سيعرض أيضاً مشاريع القرارات A/66/L.15 و L.16 و L.17 و L.18.

السيد ديالو (السنغال)، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالفرنسية): أود بداية باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف شكر جميع الوفود التي شاركت هذا الصباح في الاجتماع الخاص الذي عقد احتفالاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وبهذه المناسبة الخاصة، فقد أجريننا استطلاعاً شاملاً للعناصر الرئيسية للأحداث والوقائع التي أثرت على العلاقات المضطربة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وكان لها أثر سلبي على عملية السلام.

وقبل أن أنتقل إلى العرض الاعتيادي لمشاريع القرارات الأربعة بشأن مسألة فلسطين، أسمحوا لي أن أتناول بعضاً من تلك العناصر.

طيلة السنة، دعمت اللجنة بقوة استئناف مفاوضات حقيقية بأهداف واضحة وإطار زمني محدد بشأن الوضع النهائي. ومما يبعث على الأسى أن جهود المجموعة الرباعية في هذا الصدد تقوض باستمرار بفعل الاستمرار واسع النطاق لحملة الاستيطان الإسرائيلية، بينما يحول المجتمع الدولي بإحراج نظرة عما يحدث.

لذلك، يظل استئناف المفاوضات متوقفاً بشكل أساسي على التجميد الدائم لبناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وتفكيك النقاط الأمامية.

وعلى غرار بقية المجتمع الدولي، رحبت لجنتنا بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة بتنفيذ المرحلة الأولى

فالجمعية العامة لديها مسؤولية خاصة هذا العام، بل في هذا اليوم بوجه خاص تقضي بتجديد التزامها بإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية وإعادة تأكيد هذا الالتزام وأنا على اقتناع بأن للجمعية العامة دوراً يتعين أن تضطلع به.

فلا بد أن نواصل العمل الجماعي في سبيل تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط عن طريق التفاوض، تسوية سلمية تفضي إلى قيام دولتين قابلتين للحياة تتمتعان بالسيادة والاستقلال هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في بيئة يسودها السلام والأمن ضمن حدود معترف بها هي حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

لذا، فعلياً أن نعمل جميعاً ليتسنى لنا استقبال فلسطين عضواً جديداً في منظماتنا في أقرب وقت ممكن. ومن جانبي، فلن أذكر جهداً في هذا المسعى.

غير أنه على المدى القصير لا بد من اتخاذنا خطوات لتخفيف وطأة المعاناة اليومية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني. فالحالة الإنسانية على أرض الواقع باتت مدعاة لبلغ القلق.

وفي هذا الصدد، أود الإشادة بامتنان بجهود منظومة الأمم المتحدة ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنرو)، وكذلك المنظمات غير الحكومية وجميع أطراف المجتمع المدني إقراراً بالدور الأساسي الذي اضطلعت به في تخفيف وطأة معاناة الأعداد المتزايدة من السكان اللاجئين الفلسطينيين، وقد قامت بدورها هذا في ظل ظروف سياسية ومالية شديدة القسوة.

وأود أن أحث الدول الأعضاء كافة على تعزيز المساهمات القيمة التي تقدمها لأعمال الأنروا.

والبرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بخصوص قضية فلسطين.

وتعيد مشاريع القرارات التأكيد على أهمية الولايات التي عهدت بها الجمعية العامة إلى تلك الهيئات. وكما جرى في الماضي، ستسعى اللجنة إلى ضمان الاستخدام الفعال للموارد المتاحة لتلك الهيئات.

ويعيد مشروع القرار الرابع المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية" التأكيد على موقف الجمعية العامة فيما يتعلق بالعناصر الضرورية للتسوية كذلك ويشير إلى التطورات الرئيسية التي حدثت العام الماضي، بما في ذلك طلب فلسطين القبول في عضوية الأمم المتحدة. وتعامل مشاريع القرارات الأربعة جوهرياً مع مواقف وولايات وبرامج تكتسي أهمية خاصة.

بينما تحظى القرارات المرتبطة بالتسوية السلمية لمسألة فلسطين والبرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام، تقليدياً بدعم واسع من قبل الوفود، ثمة مجالاً للتحسين فيما يخص التصويت على مشاريع القرارات المتعلقة بعمل اللجنة والشعبة.

أود أن أقول لمجموعة الدول التي تعتقد بأن مداواتنا غير متوازنة إن تلك المداوات تعكس طبيعة اللا تماثل للنزاع وميزان القوة غير المتناسب بين أطرافه.

وما فتئت لجننتنا تؤيد حل الدولتين بقوة وتعترم مواصلة القيام بدور بناء دعماً لجهود المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي لقضية فلسطين. ولذلك، نرى من الأهمية دعم اللجنة، وهي الهيئة الوحيدة التي أنشأتها الجمعية العامة للتركيز على تحقيق ذلك الهدف حصرياً. وسعيًا إلى تحقيق الأهداف التي تنشأ عنها جميعاً، تعول اللجنة على التعاون المخلص من جانب الدول الأعضاء كافة.

من تبادل الأسرى بين إسرائيل وحماس. لكن، من الملح إطلاق سراح جميع الأسرى السياسيين المحبوسين بشكل غير قانوني من قبل إسرائيل وإعادة إدماجهم في المجتمع.

وللأسف، لم تتحقق فوائده السلام التي كان من المتوقع أن يحدثها حقاً ذلك التبادل، بسبب إطلاق الصواريخ من غزة والانتقام غير المتناسب لإسرائيل.

تدعو الجمعية التي تندد بقتل وجرح المدنيين الأبرياء جميع الأطراف إلى احترام الهدنة التي تم التوصل إليها بوساطة مصرية، بغية ضمان وقف إطلاق نار دائم والرفع الكامل لحصار غزة. علاوة على ذلك، تشجع لجننتنا الأمم المتحدة على النظر بإيجابية كما فعلت اليونسكو في طلب قبول العضوية الذي قدمته فلسطين.

وفي ذلك الصدد، نشجب قيام إسرائيل بمصادرة إيرادات ضرائب السلطة الفلسطينية، مفاجمة بذلك حالة مالية محفوفة بالمخاطر فعلاً. في هذا الوقت الصعب، تطلب لجننتنا من الجهات المانحة مواصلة زيادة دعمها المالي لفلسطين وإذا لزم الأمر زيادته بغية تعزيز جهودها لبناء دولة قابلة للحياة.

أعرض الآن مشاريع القرارات الأربعة التي اعتمدها اللجنة وعممت في إطار هذا البند من جدول الأعمال: A/66/L.15 و L.16 و L.17 و L.18. وأود أن أعلم الجمعية العامة بأن سيراليون وفيت نام قد انضمتا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/66/L.15، وانضمت بروني دار السلام ومالي إلى قائمة مقدمي المشاريع الأربع جميعها: L.15 و L.16 و L.17 و L.18.

تتعلق مشاريع القرارات الثلاثة الأولى بعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة،

وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في مهمتها وتدعو جميع المانحين إلى زيادة المساهمات لضمان رفاه ما مجموعه ٤,٨ مليون لاجئ مسجل تشملهم ولاية الوكالة.

ويستعرض الفصل الخامس الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، بما في ذلك مشاركة الرئيس في مناقشات الجمعية العامة ومجلس الأمن، والبيانات الصادرة عن اللجنة ومكتبها، والحوار المستمر بين اللجنة وأعضاء المنظمات الحكومية الدولية. ويتناول الفصل أيضاً مختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي نظمتها اللجنة، إلى جانب الأنشطة الأخرى التي قامت بها شعبة الحقوق الفلسطينية. ويسلط الفصل الخامس الضوء على التعاون الوثيق بين اللجنة والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والبرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية.

ويقدم الفصل السادس نظرة عامة على العمل الذي أنجزته إدارة شؤون الإعلام خلال العام سعياً للنهوض بولايتها الموكلة إليها من الجمعية العامة. ويوفر هذا الفصل معلومات عن التغطية القيمة التي وفرتها تلك الإدارة للتوعية بقضية فلسطين، لا سيما عن طريق تلفزيون الأمم المتحدة وإذاعتها ومركز أنباء الأمم المتحدة، وتنظيم الحلقة الدراسية الدولية لوسائل الإعلام عن السلام في الشرق الأوسط، التي انعقدت هذا العام في بودابست في تموز/يوليه، والبرنامج التدريبي لشباب الصحفيين الفلسطينيين ونشر المعلومات وتنظيم أنشطة الاتصال والتوعية.

ويتضمن الفصل السادس والأخير من التقرير استنتاجات اللجنة وتوصياتها. وتعرب اللجنة فيه عن شعورها بالإحباط للحمود الحالي في عملية السلام وتدعو إلى استئناف مفاوضات ذات مصداقية صوب حل الدولتين. وتؤكد اللجنة من جديد أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية

وختاماً، أدعو الجمعية العامة إلى التصويت تأييداً لمشاريع القرارات الأربعة هذه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سيفيور بورغ، ممثل مالطة، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لعرض تقرير اللجنة.

السيد بورغ (مالطة)، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، بصفتي مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أعرض على الجمعية العامة التقرير السنوي للجنة، الوارد في الوثيقة A/66/35. واسمحوا لي أن أخص كل فصل من فصول التقرير.

في الفصول من الأول إلى الثالث، يتناول التقرير منظور اللجنة بشأن الأحداث التي وقعت خلال العام. وتتناول هذه الفصول ولاية الجمعية العامة إلى اللجنة، وتتضمن معلومات عن تنظيم عمل اللجنة خلال العام.

في الفصل الرابع، يستعرض التقرير الحالة المتعلقة بقضية فلسطين، كما رصدتها اللجنة خلال العام الأخير، ويشتمل على سرد وقائعي مفصل للأحداث التي وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير. وهذا يشمل الصعوبات اليومية التي يعانيها السكان في الأراضي المحتلة نتيجة للقيود والأنشطة الاستيطانية غير القانونية، وأعمال الهدم، وتزايد العنف من جانب المستوطنين الإسرائيليين، واستمرار بناء الجدار العازل في الضفة الغربية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية المحتلة وحوها، والحالة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة.

وإذ نسلط الضوء على استمرار الحالة الخطيرة للاجئين الفلسطينيين، تؤكد اللجنة من جديد تقديرها لتفاني

وستسعى اللجنة إلى تعبئة التدقيق الدولي المتزايد بالنسبة للتطورات على أرض الواقع، وخاصة وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وإنهاء كل السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما تؤيد اللجنة الحملات العالمية المناهضة للإفلات من العقاب في إسرائيل والترويج لمفهوم مساءلة إسرائيل عن أفعالها إزاء الشعب الفلسطيني.

وستواصل اللجنة إيلاء اهتمام خاص لتسليط الضوء على الحالة المزرية لأكثر الفلسطينيين عوزاً، مثل اللاجئين الفلسطينيين، والفلسطينيين الذين يعيشون في غزة والسجناء السياسيين الفلسطينيين. وإذا لا يغيب عن بالها الطابع الملح لتسوية حالة الآلاف من السجناء الفلسطينيين في السجون ومرافق الاعتقال الإسرائيلية، وكمتابعة لاجتماعها الدولي لعام ٢٠١٠ بهذا الشأن، ستعقد اللجنة اجتماعاً دولياً في مكتب الأمم المتحدة في جنيف حول هذا الموضوع.

وستواصل اللجنة تعبئة الدعم لبناء المؤسسات الفلسطينية وكل الجهود الأخرى للمساعدة على إبراز قابلية الدولة الفلسطينية للبقاء. وستواصل اللجنة مع الحكومات والبرلمانيين والمجتمع المدني لحشد التأييد للتوصل إلى حل عادل لجميع المسائل المتعلقة بالوضع الدائم. وستولي اللجنة اهتماماً خاصاً لإدراج موضوع تمكين المرأة والمنظمات الخاصة بالمرأة في هذه العملية.

وتُشدّد اللجنة على المساهمة المفيدة والبناءة للشعبة الحقوق الفلسطينية في دعم ولاية اللجنة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف. وتوصي بشدة، كلما كان ذلك ممكناً، أن تواصل الشعبة برنامجها التدريبي السنوي للموظفين في السلطة الفلسطينية وأن تحسّنه أيضاً. وتطلب اللجنة إلى الشعبة مواصلة دعمها الموضوعي والإداري وأن تولي اهتماماً خاصاً لمواصلة تطوير موقع

مضادة لعملية السلام وتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وخريطة الطريق.

وتعرب اللجنة أيضاً عن رأيها بأن إحراز مزيد من التقدم صوب إدراك حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف يقتضى تفكيك الاحتلال الإسرائيلي وما يرتبط به من نظام المستوطنات ونقاط التفتيش والحدود العازل ومصادر الأراضي وعمليات الطرد التي ازدادت كثافتها. بمعدل يبعث على القلق، لا سيما في القدس الشرقية والمنطقة جيم.

واللجنة تدعو المسانحين إلى تقديم الدعم السخي والعاجل للسلطة الفلسطينية لتمكينها من مواصلة زخم بناء الدولة. وتدين أي مصادرة لإيرادات السلطة الفلسطينية بشكل غير قانوني واستفزازي من جانب إسرائيل.

وتعرب اللجنة عن عميق القلق إزاء الحالة على أرض الواقع والانتهاكات المنهجية للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وتؤكد اللجنة من جديد على ضرورة أن تتوقف جميع الهجمات على المدنيين فوراً ودون شروط، بما في ذلك إطلاق الصواريخ من غزة والغارات الجوية على المناطق المأهولة في غزة، وعنّف المستوطنين وإطلاق الرصاص على المحتجين العزل. وتدعو اللجنة إلى الرفع الفوري لحصار غزة، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وتدعو اللجنة مجلس الأمن والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة إلى العمل بصورة عاجلة وحاسمة لضمان حماية المدنيين في جميع الحالات وكفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وتوصي اللجنة بأن يتركز برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية لسنة ٢٠١٢ على توسيع نطاق الدعم الدولي لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، إلى جانب تعزيز الدعم الدولي من أجل استئناف مفاوضات الوضع الدائم.

للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، ونشكرها على مواصلة جهودها من أجل حشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية العادلة، ومن أجل إحلال السلام من خلال عملها في الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية التي انعقدت خلال العام.

نعرب أيضا عن تقديرنا لشعبة الحقوق الفلسطينية وإدارة شؤون الإعلام على جهودهما التعاونية مع اللجنة وعلى زيادة الوعي الدولي بالقضية الفلسطينية. ونكرر أيضا تقديرنا لإدارة الشؤون السياسية والأمن العام بان - كي مون على جهوده في قيادة المنظمة للتوصل إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي برمته.

إننا نجتمع هنا هذا الصباح للاحتفال رسميا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ويوافق هذا اليوم مرور ٦٤ عاما على اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢). ذلك القرار قسم فلسطين إلى دولتين، وأطلق العنان لسلسلة الأحداث التي غيرت جذريا الصورة الجغرافية السياسية ومستقبل الشرق الأوسط. وبينما أدى التقسيم إلى قيام دولة إسرائيل منذ أكثر من ستة عقود، حيث تم ذلك بطريقة غير عادلة عرقلت استقلال الدولة الفلسطينية العربية، ولا يزال الشعب الفلسطيني محروما من نيل استقلاله.

وابتداء من النكبة في عام ١٩٤٨ التي أدت إلى تشريد الأغلبية من الشعب الفلسطيني من ديارهم إذ يوجد الآن خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، إلى احتلال إسرائيل العسكري في عام ١٩٦٧ لبقية فلسطين التاريخية وغيرها من الأراضي العربية وحتى يومنا هذا، تواصل الصراع الناشئ عن ذلك القرار ليؤثر تأثيرا شديدا على حياة الشعب الفلسطيني وآفاق إحلال السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

”القضية الفلسطينية“ على الإنترنت، واستخدام تكنولوجيا جديدة ووسائط إعلام من قبيل ”فيسبوك“ (Facebook) و”تويتر“ (Twitter).

وترجو اللجنة من إدارة شؤون الإعلام أن تواصل برنامجها الإعلامي الخاص بشأن القضية الفلسطينية بالمرونة اللازمة، حيث ساهمت مساهمة هامة في اطلاع وسائط الإعلام والرأي العام على المسائل ذات الصلة.

وأخيرا، تهنيت اللجنة بمجلس الأمن والجمعية العامة النظر بصورة إيجابية إلى طلب فلسطين بشأن الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. وتؤيد مناشدة الرئيس عباس في الجمعية العامة للدول التي لم تعترف بدولة فلسطين بعد أن تفعل ذلك.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن يساعد التقرير الذي قدمته من فوري الجمعية العامة في مداولاتها بشأن القضية الفلسطينية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية):

سيدي الرئيس، أود أن أعرب لكم عن تقدير فلسطين العميق على قيادتكم الماهرة وتوجيهكم للعمل الهام الذي تؤديه الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. واليوم أكرر أيضا خالص تقديرنا لأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ومكتبها: الرئيس، السفير عبد السلام ديالو ممثل السنغال، ونائبي الرئيس سفير زاهر تانين ممثل أفغانستان والسفير بدرو نونيس موسكويرا، ممثل كوبا، والمقرر السفير سافيوار بورغ، ممثل مالطة. ونعرب عن امتناننا للجهود المبدئية التي تقوم بها اللجنة لمساعدة الشعب الفلسطيني في إعمال حقوقه غير القابلة

١١ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن أسفٍ أن التقرير يجسد عدم توافق الآراء فيما بين أعضاء المجلس بشأن التوصية بقبول عضوية فلسطين.

وعلى الرغم من تلك النتيجة، ستظل فلسطين ثابتة لا تتزحزح قيد أتملة في مناشداتها وجهودها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل الاعتراف بحقها التاريخي الطبيعي والقانوني في الاستقلال ومن أجل انضمامها إلى الأمم المتحدة بوصفها دولة عضواً.

ونعتقد أنه قد آن الأوان لمجلس الأمن لكي يتحمل مسؤولياته إزاء القضية الفلسطينية. ويتضمن ذلك الالتفات إلى مناشدتنا للمجلس التي أيدتها دول أعضاء عديدة لتقديم توصية إيجابية إلى الجمعية العامة من أجل عضوية فلسطين، على أساس طلبنا والوفاء بالمعايير التي حددها الميثاق.

وفي ذلك الصدد، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأعمال التي يُضطلعُ بها بحسن نية في الأمم المتحدة - مركز عالمنا للعمل المتعدد الأطراف - بوسعها وينبغي لها أن تُسهم في تحقيق حل الدولتين ولن تُعرق تحقيق ذلك الهدف.

وفي واقع الأمر، فإن ما يعيق التقدم صوب ذلك الحل ويقوّض جدواه هي الحملة الإسرائيلية المتعمدة والخبیثة وغير القانونية للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في القدس الشرقية ومحيطها، وليس، بأي حال من الأحوال، جهودنا السياسية السلمية والقانونية.

بطبيعة الحال، نحن نعي تماماً الصعوبات التي تواجه العملية في مجلس الأمن نظراً لأحد المواقف السلبية وغير المنصفة إزاء طلبنا. لذا فإن القيادة الفلسطينية تدرس جميع الخيارات في هذه المرحلة الدقيقة مع التركيز على حقوق الشعب الفلسطيني وهدف السلام والأمن. ونؤكد أولاً من جديد أنه لا يوجد تناقض بين جهود اللجنة الرباعية الرامية إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين، من جهة،

إن جراح المأساة والإجحاف لم تندمل ولا تزال تزحف، وتتحدى المثل الأساسية والقوانين التي تأسس عليها نظامنا العالمي. وبالنسبة للصراع فإنه لم يتسبب فقط في معاناة إنسانية هائلة، بل أيضاً قووض من مصداقية وفعالية الأمم المتحدة والصكوك القانونية التي يجب على الدول الأعضاء التقيّد بها واحترامها في جميع الظروف. وفي هذا السياق، فإن خسارة الشعب الفلسطيني ما برحت خسارة للمجتمع الدولي ككل، وستبقى تلك الخسارة قائمة إلى أن تحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

لذلك سنظل نحضر أمام الجمعية وأمام جميع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك مجلس الأمن، عاماً إثر عام لمناشدتها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وحكم القانون، ونناضل بفضل دعم وتضامن جميع البلدان في سائر أرجاء العالم، لتحقيق العدالة والحق الثابت للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة وفي تقرير المصير والحرية. إن الشعب الفلسطيني الذي يزرع تحت نير الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي جميع أرجاء الشتات، وفي مخيمات اللاجئين في المنطقة، لا يزال يتطلع إلى المجتمع الدولي لرفع الإجحاف الجسيم عنه على جناح السرعة.

إن مناشدتنا هذا العام أخذت بعداً جديداً وهاماً. فللمرة الأولى في تاريخ الشعب الفلسطيني يُقدم طلب دولة فلسطين للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. وبتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حضر أمام الجمعية العامة الرئيس محمود عباس وقدم رسمياً للأمين العام طلب فلسطين (انظر A/66/PV.19) وذلك من أجل مناشدة المجتمع الدولي تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. وقد أحيل فوراً طلب فلسطين إلى مجلس الأمن الذي عقد لجنته المعنية بقبول أعضاء جدد إلى النظر في الطلب. وقد أصدرت اللجنة تقريرها المتضمن في الوثيقة S/2011/705 المؤرخة

حتى الآن. لقد اتخذت تلك البلدان موقفا نابعا من مبادئها بدعم حق شعبنا في تقرير مصيره، عملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة منذ القرار ١٨١ (د-٢) في عام ١٩٤٧ والقرارات اللاحقة للجمعية العامة ومجلس الأمن والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤. إننا مدينون بشدة لتلك البلدان لاعترافها ودعمها، الأمر الذي يمثل استثمارا في السلام على أساس حل الدولتين.

ونؤكد من جديد امتناننا الدائم للبلدان التي اعترفت بفلسطين منذ إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨ والبالغ عددها أكثر من ١٠٠ بلد. كما نؤكد من جديد أيضا امتناننا العميق للبلدان التي قررت العام الماضي الاعتراف بفلسطين بدءا بالبرازيل في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، وجميع البلدان الصديقة الأخرى التي اعترفت بدولة فلسطين بعد ذلك من أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي وأفريقيا وآسيا. وقد فعلت تلك البلدان ذلك مدفوعة بمسؤولياتها الأخلاقية والقانونية والسياسية ونحن نقدر إسهامها القيم للقضية الفلسطينية العادلة ولقضية السلام بين فلسطين وإسرائيل. وفي هذا الصدد، نقدر أيضا الجهود الكبيرة التي تبذلها جامعة الدول العربية، وحرارة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي ونواصل نداءنا لبقية البلدان للاعتراف بدولة فلسطين.

وفي الوقت ذاته، شهد العامان الماضيان تقدما حقيقيا في بناء وتعزيز المؤسسات الوطنية الفلسطينية بفضل تنفيذ خطة الستين للسلطة الفلسطينية لإعداد لاستقلال الدولة. ويتعلق الأمر بمشروع واسع النطاق ساعد الدعم القوي المقدم من بلدان مانحة عديدة على إنجاحه بشكل ملحوظ. وعلى الرغم من المعوقات التي وضعتها إسرائيل وما نجم عن الاحتلال الإسرائيلي من اختلالات كبيرة في الأداء، أنجزت هذه المبادرة نجاحات باهرة كما أكد على ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة ولجنة الاتصال

ونظر المجلس للطلب الفلسطيني بروح المسؤولية، من جهة أخرى. ثانيا، لا مجال للتشكيك في التزام القيادة الفلسطينية بمفاوضات السلام.

وبالمثل، فإن الانجاز الفلسطيني بالحصول على عضوية اليونسكو بتأييد واسع لا يتناقض والجهود الرامية إلى إحياء العملية السلمية. إنه تعبير إيجابي عن الموقف الدولي إزاء فلسطين ووضعها في المجتمع الدولي.

وفي الواقع، فإن جميع تلك العمليات، سواء كانت في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة أو على مائدة المفاوضات، تشترك جميعها في الهدف المتمثل في الحل القائم على وجود دولتين - فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ١٩٦٧ - وينبغي أن ينظر إليها على أساس أنها تعضد بعضها بعضا وأنها ضرورية. وهكذا نواصل السير على هذا الطريق نحو بلوغ الحقوق الفلسطينية والتطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني وانتماء فلسطين المشروع إلى مجتمع الأمم.

في هذا اليوم يبرز على نحو تقليدي الدعم الدولي للشعب الفلسطيني والتضامن معه. غير أن الأمم المحبة للسلام والمجتمع المدني وشعوب العالم تقدم ذلك الدعم على نحو مشرف على مدار السنة ونحن نشعر بامتنان عميق لها على ذلك. إن ذلك يساعد شعبنا على الصمود وتخفيف المشاق الناجمة عن القمع والانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال. فضلا عن ذلك، يساعد على صون حقوقنا وآماننا بإيجاد حل لمعاناة شعبنا، بما فيها معاناة اللاجئين الفلسطينيين، على أساس القرار ١٩٤ (د-٣) ولتحقيق السلام والعدالة والاستقرار.

إن ما يقدم إلى الشعب الفلسطيني من دعم سياسي واقتصادي ومعنوي ومساعدة لا يقدر بثمن. ونحن بشعر بالفخر لأن ١٣٠ بلدا على الأقل قد اعترفت بدولة فلسطين

فيها الجانب الفلسطيني مقدما تنازلات تاريخية. وعلاوة على ذلك، فإن الاستفزازات المستمرة التي تقوم بها إسرائيل والذرائع المضحكة والمسيئة التي تتذرع بها الحكومة الإسرائيلية لمواصلة هذه السياسات غير القانونية، والتهديدات والتحرشات بالشعب الفلسطيني وقيادته، لا تزال تعمق عدم الثقة وتؤجج التوترات حتى أصبحت احتمالات عقد مفاوضات جادة أكثر بعدا من ذي قبل.

ومع ذلك، لم تُحمَل القوة القائمة بالاحتلال عواقب هذا الوضع وهي لا تزال تتصرف بمنتهى العنجهية وفي مآمن من العقاب فيما لا يزال المجتمع الدولي عاجزا عن مساءلتها. وعضوا عن ذلك، تتحمل تلك العواقب أجيال من الفلسطينيين الذين لا يزالون يتكبدون المشاق الناجمة عن نزع ممتلكاتهم ووحشية الاحتلال الإسرائيلي بكل مظاهره.

ومن تلك المظاهر، الحملة الاستيطانية غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في القدس الشرقية المحتلة، والتي يميزها التوسيع المستمر للمستوطنات، وبناء الجدار ومصادرة الأراضي. كل ذلك يعمل على تقويض تلاصق الأراضي الفلسطينية ووحدها وسلامتها وفصل القدس الشرقية عن بقية الأراضي. وهناك أيضا الغارات العسكرية الإسرائيلية والاعتداءات على السكان المدنيين العزل. وثمة تنام في أعمال الإرهاب والعنف والهدم من قبل المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

وعلاوة على ذلك، يُسجن آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، ولا تزال نطالب بإطلاق سراحهم. ويعاني قطاع غزة لقرابة خمسة أعوام من حصار غير قانوني ولا إنساني. وهناك تدابير أخرى لا حصر لها للعقاب الجماعي والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان

المخصصة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الفلسطينيين، الأمر الذي يؤكد من جديد جاهزيتنا لاستقلال قابل للحياة ومؤسسات فعالة بما يفوق عتبة متطلبات تشغيل الدولة.

وهكذا تدخل جهودنا مرحلة جديدة هذا العام، جذورها ضاربة بعمق في الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف لشعبنا في تقرير المصير وفي دولته المستقلة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود حزيران/يونيو ١٩٦٧. ذلك هو جوهر حل الدولتين من أجل تسوية سلمية للتراث الإسرائيلي - الفلسطيني وهو الحل الذي يتمتع بتوافق الآراء عالميا.

إن الاعتراف العالمي بالحاجة الماسة إلى تحقيق حل الدولتين، وهو الحل الذي يتعرض لخطر ماحق بسبب الأعمال غير القانونية للقوة القائمة بالاحتلال، قد عجّل دون شك بسلسلة الاعترافات بفلسطين في الأشهر الماضية من هذا العام وكذلك بمقترح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، والدعم المتنامي من الحكومات والمجتمع المدني، وبيان اللجنة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ والجهود اللاحقة من جميع الأطراف المعنية بهدف استئناف مفاوضات ذات مصداقية بين الجانبين.

ومع ذلك، فقد اتضح أن إحياء مفاوضات السلامة أمر عسير المنال. والحقيقة أن العملية السلمية قد فشلت مرات عديدة للأسباب التالية: انتهاكات إسرائيل بلا هوادة للقانون، ورفضها التعهد بالالتزام بالمعايير التي تحكم العملية السلمية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما فيها الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق.

منذ حوالي عقدين من الزمان وإسرائيل، بانتهاكاتها الجسيمة لالتزاماتها في تناقض تام مع المبادئ والأهداف المتفق عليها بشأن العملية السلمية، تقوّض المفاوضات التي يشارك

الالتزام بالميثاق وبالترامتها القانونية. إنها ساعة الارتفاع إلى مستوى المسؤولية، وفاء بالوعود التي أعطيت للشعب الفلسطيني منذ عقود وتعهدات الماضي والحاضر بوضع حد لهذا النزاع الطويل، والسماح أخيرا للشعب الفلسطيني بالعيش في حرية وكرامة.

ينبغي أن تُساءل الحكومة الإسرائيلية عن انتهاكاتها وإعاقتها لعملية السلام. وينبغي وضع المسؤولية على عاتق القوة القائمة بالاحتلال.

ويجب على إسرائيل أن تبرهن أنها دولة محبة للسلام ومستعدة للتخلي عن سياستها التوسعية الجشعة التي تقودها بعقلية المحتل الشرسة، وأن تبدي التزاما تجاه السلام. وينبغي أن تمثل بالترامتها تحت القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. عليها أن تعي أن استعبادها للشعب الفلسطيني لن يُقبل يوما من الأيام وأن تعترف بحق شعبنا في العيش بحرية في وطنه. ينبغي لها أن تضع حدا للحصار الذي تفرضه على قطاع غزة، ذلك الحصار الذي يشكل صدمة كبيرة لشعبنا ويشوه نسيج مجتمعا. يجب عليها أن تبرهن على رغبتها في، وقدرتها على، اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع حد لجميع الجرائم المرتكبة باسم احتلالها العسكري الذي دام ٤٤ عاما، بما في ذلك أنشطة الاستيطان، وأن تضع حدا لذلك الاحتلال في النهاية. يجب عليها أن تعلن التزامها بمعايير العملية السلمية وأن تبرهن على استعدادها للتفاوض بنية صادقة حول جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي وهي اللاجئين، والقدس، والمستوطنات، والحدود، والأمن، والمياه، بغية الوصول إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة من شأنها أن تؤدي إلى سلام حقيقي وتعايش سلمي.

نقف الآن في مفترق الطرق، ودور المجتمع الدولي في هذا الوقت دور محوري. إننا ندعو الدول الأعضاء إلى حشد

المرتكبة ضد جميع السكان الفلسطينيين، وهم مدنيون يتمتعون بحق الحماية بموجب القانون الإنساني الدولي.

وفضلا عن ذلك، تتحمل المنطقة عواقب هذا الوضع؛ فهي لا تزال تعاني من الاضطراب وعدم الأمان الناجمين عن هذا النزاع الذي يتسبب أيضا في إعاقة التنمية في المنطقة على نحو طبيعي. كذلك يتحمل المجتمع الدولي العواقب؛ إذ لا يزال يعاني من التداعيات الواسعة للتوترات وعدم الاستقرار في المنطقة ويستثمر جهدا وموارد ضخمة، بلا طائل، في محاولات التخفيف من تداعيات النزاع وتسويته في نهاية المطاف. إن الوضع الناجم عن ذلك لا يمكن استمراره إطلاقا. وفي غياب أي أفق سياسي أو أي أمل، فإننا نقف على حافة الهاوية.

لا يغيب عن ذهن الجمعية أن الدولة التي أنشأها بموجب قرارها ١٨١ (د-٢) - أي إسرائيل - هي نفسها التي تواصل إنكار وجود دولة فلسطين وحقوق شعبها. وهي الدولة التي تواصل إعاقة جميع المبادرات الرامية إلى تسوية النزاع بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ينبغي التصدي لهذا الغبن مباشرة وعلى وجه السرعة.

وعلى الرغم من تعنت إسرائيل وتصعيدها للعنف، تظل القيادة الفلسطينية ملتزمة بحل الدولتين على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧ وبالعملية السلمية، مثلها في ذلك مثل المجتمع الدولي بأسره. وكما اتضح في الأشهر العديدة الماضية، فإن القيادة الفلسطينية استمرت في بذل الجهود المسالمة والسلمية والدبلوماسية والسياسية بهدف الدفع إلى الأمام بحقوق الشعب الفلسطيني والتوصل إلى حل الدولتين.

وها نحن الآن نجدد نداءنا للدول الأعضاء أن تقف معنا من أجل الحق وأن تستجيب لنداء التاريخ. أمامنا فرصة تاريخية تستطيع فيها الدول الأعضاء أن تعمل على تأكيد

على تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وفي طليعة تلك الحقوق دولة فلسطين المستقلة، ذات السيادة والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدوليتين وعملا بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

وللأسف، ينعقد اجتماعنا اليوم في وقت تُواصل فيه إسرائيل أنشطتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وهذا يفاقم الوضع على الأرض بشكل خطير ويقوّض الجهود المبذولة لإحياء العملية السلمية.

إنه لمن دواعي الأسف أن تفشل جميع الجهود التي بذلتها حتى اليوم الأطراف الدولية والإقليمية، بما فيها بيان اللجنة الرباعية الأخير في ٢٣ أيلول/سبتمبر، بهدف استئناف المفاوضات المباشرة على المسار الفلسطيني والمضي بها قدما نحو ذلك الهدف. ويرجع ذلك في الأساس إلى غياب المعايير الواضحة للمفاوضات وإصرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على مواصلة العمل على تغيير الحقائق على الأرض بطريقة أحادية وعنيفة وغير قانونية. وتكذب تلك الأعمال إدعاءات إسرائيل بأنها تقبل بيان المجموعة الرباعية وأنها تتصرف بنية صادقة لإنهاء هذا النزاع.

جدير بالذكر أن الكثيرين منا كانوا، في مثل هذا الوقت من العام الماضي، يحدوهم الأمل في التوصل إلى اتفاق خلال العام الحالي. ومع ذلك، انهارت المفاوضات في ذلك الوقت بسبب رفض إسرائيل تمديد تجميد الأنشطة الاستيطانية والكف عن حملة الاستيطان غير المشروع والامتنال بمعايير واضحة للمفاوضات بغية التوصل إلى حل عادل ودائم للمشكلة. إن مشاركة إسرائيل على مثل هذا السلوك، ورفضها الالتزام بالمعايير المتفق عليها دوليا لحل الدولتين، أمر يلقي بظلال الشك الداكن على نواياها المعلنة. ويؤكد ذلك السلوك الاعتقاد بأن إصرار إسرائيل على سلوك

الإرادة السياسية والشجاعة اللازمتين لتحمل مسؤولياتها في عودة الأمل إلى قضية السلام والمضي بها قدما. وقد أصبح ذلك الهدف أكثر إلحاحا في ضوء التغيرات الهائلة التي تقع في المنطقة. إن الالتزام بالقانون الدولي ومبادئ السلام والعدالة والأمن سيجعل من الممكن التغلب على المأزق وتسوية القضية الفلسطينية أخيرا.

غير أن الفرصة بدأت تضيق وعلينا أن نتحرك فوراً. إن القيادة الفلسطينية عاقدة العزم على إنهاء الغبن الذي يعانيه شعبنا. نحن ملتزمون بتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية لشعبنا بأسره نظراً لأهميتها الحيوية في تحقيق طموحات شعبنا. ونحن مصممون على نيل استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس على حدود ما قبل ١٩٦٧ بالوسائل السلمية لتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. ونحن ممتنون للدعم القوي الذي نلقاه من المجتمع الدولي ونحث على بذل الجهود كافة في هذا الظرف الدقيق لتحقيق ذلك.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية):

يسرني أن أحاطب الجمعية العامة اليوم باسم حركة عدم الانحياز في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال المعنون قضية فلسطين.

وأبدأ بتوجيه الشكر لصاحبي السعادة سفير السنغال عبد السلام ديالو وسفير مالطا سافيور بورغ، بوصفهما، على التوالي، رئيس ومقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على بيانهما الجامعين اليوم وعلى عرضهما مشاريع القرارات الأربعة المعروضة علينا في إطار هذا البند (A/66/L.15, A/66/L.16, A/66/L.17, A/66/L.18).

يوافق هذا اليوم الهام اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ويشكل فرصة لترسيخ عزم المجتمع الدولي

إن مشاركة أغلبية الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز في تقديم مشروع القرار الذي طرح في مجلس الأمن في وقت سابق هذا العام (S/2011/24) والذي يدعو إلى الوقف الفوري لجميع أنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة - على النحو الوارد في الوسائل الموجهة من رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز إلى رئيس مجلس الأمن - تعكس الموقف الدولي بشأن هذه القضية الأكثر حيوية. وتأسف حركة عدم الانحياز لعدم اعتماد مجلس الأمن مشروع القرار ذلك كما كنا نأمل فيه وتوقعه.

وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد نداءها إلى جميع هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة بأن تتسم بالحزم في مطالبتها بامتنثال إسرائيل لالتزاماتها القانونية. وعلاوة على ذلك، تؤمن الحركة بأن المطالبات بالامتنثال ينبغي أن يسندها عمل ذو مصداقية يتعين على المنظمة القيام به في ضوء واجباتها بموجب الميثاق، والوصول إلى استنتاج واضح بأن الدولة القائمة بالاحتلال تواصل عمدا وضع العراقيل في طريق السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

إن إفلات إسرائيل من العقاب ينبغي عدم التسامح معه بعد الآن. وينبغي أن تُطالب إسرائيل بالامتنثال فورا لجميع التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخريطة الطريق. وتشمل تلك الالتزامات الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، والاحترام الكامل لتوافق الآراء الدولي بهذا الشأن، بما في ذلك النداءات الصادرة عن الأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز، والاتحاد الأوروبي، والمجموعة الرباعية، وجميع الجهات الفاعلة والمهيمات الدولية والإقليمية المعنية الأخرى.

وتؤكد حركة عدم الانحياز على ضرورة إرغام إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على الرفع الكامل للحصار غير القانوني، عملا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي

طريق التفاوض ليس من أجل التوصل إلى أي اتفاق شامل للسلام بل لمجرد التفاوض.

من دواعي الإدانة الشديدة استمرار إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، في أنشطة الاستيطان غير القانونية بالإضافة إلى سياسات وممارسات غير قانونية كثيرة أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن تلك الأعمال غير القانونية تقوض جهود السلام وتشكل العقبة الرئيسية أمام الجهود الرامية إلى استئناف العملية السلمية، وجاعلة من المستحيل تقريبا التوصل إلى حل الدولتين على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. إن الإعلانات الصادرة مؤخرا بشأن بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة، وبخاصة في القدس الشرقية المحتلة ومحيطها، ومواصلة إسرائيل هدم المنازل والعقارات الفلسطينية، والمحاولات المتتوية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية لإضفاء الشرعية على مشروعاتها الاستيطانية غير القانونية، هي المعيار الحقيقي للالتزام الإسرائيلي المزعوم بالعملية السلمية وحل الدولتين.

تؤكد كل المؤشرات في الوقت الحاضر - بدءا بالتصريحات الاستفزازية وتسريع وتيرة البناء على الأرض وانتهاءً بإبطال حقوق الإقامة للفلسطينيين - على أن إسرائيل تفضّل المستوطنات على السلام وتواصل اختيار سياسة الاحتلال والصراع على حساب مستقبل الشعبين والمنطقة بأسرها.

إن حركة عدم الانحياز باقية على إدانتها الصارمة للسياسات والممارسات الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية. وتشدد على أن كل تلك المحاولات غير القانونية لتغيير التركيبة السكانية للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهويتها ووضعها القانوني ستظل مرفوضة وغير معترف بها من قبل المجتمع الدولي.

ومجلس حقوق الإنسان، أولوية للقيام بتفتيش دولي حقيقي حول وضعهم الراهن.

حدثت ثلاثة مستجدات رئيسية خلال الأشهر القليلة الماضية. أول تلك المستجدات الخطاب التاريخي للرئيس عباس يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر في هذه القاعة (انظر A/66/PV.19). وثاني تلك المستجدات الاتفاق بشأن المصالحة الوطنية الفلسطينية الذي تم التوصل إليه برعاية مصرية. إنها عملية مستمرة كما رأينا في الاجتماع الذي عقد بالقاهرة الأسبوع الماضي في ذلك السياق. وتتمثل الركيزة الأساسية للاتفاق في إجراء انتخابات تشريعية ورتاسية خلال هذا العام. أما التطور الثالث فهو أن أكثر من ١٣٠ بلدا حتى الآن قد اعترفت بدولة فلسطين على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ويشمل ذلك العدد أكثر من ١٠٠ عضو في حركة عدم الانحياز التي تشكل أكثر من ثلثي أعضاء الجمعية العامة.

تلك التطورات الرئيسية الثلاثة، بالاقتران اعتراف جميع المنظمات والمؤسسات الدولية الرئيسية - بما فيها الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين - بأن المؤسسات الفلسطينية أكثر من جاهزة للقيام بمهام الدولة تشكل مؤشرات واضحة إلى أن حلم الدولة الفلسطينية يقترب من التحقق أكثر من أي وقت مضى.

العنصر المفقود هو الالتزام الإسرائيلي بسلوك طريق السلام وبحل الدولتين وبأحكام القانون الدولي، وكلها عناصر لا غنى عنها للتوصل إلى تسوية كاملة للتراث. إن احترام إسرائيل لالتزاماتها القانونية شرط لازم لاستئناف المفاوضات المباشرة الرامية إلى تحقيق حل الدولتين على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠

وقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وجميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وتؤكد الحركة من جديد على ضرورة إنهاء هذا الوضع المرفوض وغير القابل للاستمرار. إن هذه الأزمة التي استعصت على الحل لا تزال تؤثر تأثيرا خطيرا على الجهود العالمية لتعزيز السلام وتسبب معاناة عميقة للشعب الفلسطيني.

وفي ذلك الصدد، تؤكد الحركة من جديد على الحاجة إلى إعادة بناء غزة. كما تدعو إسرائيل إلى فتح جميع المعابر إلى غزة والسماح بحركة الأفراد والسلع على نحو منظم وسلس. وينبغي أن يشمل ذلك استيراد المواد الضرورية لإعادة البناء، بما فيها المواد الضرورية لإعادة بناء مرافق الأمم المتحدة ومدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بعد طول انتظار، وعودة التدفقات التجارية إلى طبيعتها.

وتؤكد الحركة من جديد أيضا الحاجة إلى تمكين الأونروا بمددها بالدعم المالي والبشري المطلوب لتقوم بمهمتها الحيوية في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين بفعالية في انتظار التوصل إلى حل عادل ودائم على أساس القرار ١٩٤ (د-٣).

ترحب الحركة أيضا بعملية تبادل السجناء التي تمت برعاية مصرية والتي أدت إلى إطلاق سراح جندي إسرائيلي مقابل أكثر من ألف سجين ومعتقل فلسطيني. وتدين الحركة بشدة استمرار احتجاز وحبس آلاف الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية حيث يتعرضون لسوء المعاملة والتعذيب على نطاق واسع. إن أعضاء الحركة، كما أعربوا عن ذلك في البيان الخاص الصادر عن المؤتمر الوزاري للحركة المنعقد في بالي في أيار/مايو، مقتنعون بأن أولئك السجناء، وفيهم نساء وأطفال، ينبغي إطلاق سراحهم فورا كما ينبغي أن يولي المجتمع الدولي، بما فيه الجمعية العامة ومجلس الأمن

العربي ضرورة إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط أكثر إلحاحا. بل أن الأحداث الأخيرة أبرزت ضرورة الاستجابة للتطلعات المشروعة لشعوب المنطقة، بما فيها تطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولة وتطلعات الإسرائيليين إلى الأمن.

ويكرر الاتحاد الأوروبي نداءه إلى الطرفين لاستئناف المفاوضات وفق الشروط والأطر الزمنية الموضحة في بيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ويرحب الاتحاد بالبيانات الإيجابية الصادرة عن الطرفين في هذا الصدد. كما يؤكد الاتحاد الأوروبي على الدور الحاسم للمجموعة الرباعية في تيسير استئناف المباحثات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين ويذكر باستعداده لدعم جميع الجهود الرامية إلى إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا مواقفه الواضحة فيما يتعلق بالمعايير والمبادئ والمسائل، بما فيها استنتاجات مجلس وزراء الخارجية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وأيار/مايو ٢٠١١ وتموز/يوليه ٢٠١١، بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به في مجلس الأمن باسم الاتحاد الأوروبي في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١ (انظر S/PV.6520). ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماما دعوة المجموعة الرباعية للطرفين إلى الكف عن الأعمال الاستفزازية واحترام التزاماتهما بموجب خريطة الطريق.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن استيائه إزاء القرارات الإسرائيلية الصادرة مؤخرا بمواصلة التوسع الاستيطاني في مستوطنتي موردوت غيلو وغفات هاماتوس وتسريع وتيرة البناء في القدس الشرقية والضفة الغربية، والتي تتعارض مع جهود المجموعة الرباعية. كما يعرب الاتحاد عن استيائه إزاء الخطوات الرامية إلى إضفاء الشرعية، بموجب القانون الإسرائيلي، على المنازل المقامة في المراكز الاستيطانية في

(٢٠٠٨) ومرجعيات مدريد بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق.

ينبغي للمجتمع الدولي بذل جميع الجهود لإرغام إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها وتعهداتها على الفور وعلى واستئناف مفاوضات الوضع النهائي على أساس معايير واضحة. وتشمل هذه المعايير وقف جميع أنشطة الاستيطان، وإطارا زمنيا متفقاً عليه يأخذ في الحسبان الطابع الملحّ للمسألة، وحدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ كأساس ونقطة انطلاق للمفاوضات كما بيّن ذلك الرئيس أوباما في خطابه في ١٩ أيار/مايو وعلى النحو الذي أيده المجتمع الدولي بأسره.

والحركة إذ تقول ذلك إنما تشدد على الأهمية القصوى للجهود القائمة التي يبذلها المجتمع الدولي والأمم المتحدة ولضرورة إجراء مفاوضات ذات مصداقية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وتحقيق استقلال دولة فلسطين في آخر الأمر وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل عادل ودائم لجميع الأوجه الأخرى من المسألة الفلسطينية يؤدي إلى السلام والأمن الحقيقيين في الشرق الأوسط.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم

بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وآيسلندا؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملان ألبانيا وصربيا؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

لقد اتخذت الأحداث الجارية في أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأشهر الأخيرة أبعادا تاريخية حقيقية لن تتوقف عند صياغة مستقبل المنطقة بأسرها فحسب، بل ستطال تداعياتها ما هو أبعد بكثير من البلدان المعنية. وقد جعلت التغيرات الجوهرية التي شهدتها العالم

الضفة الغربية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً أن المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة في طريق السلام وتهدد بجعل الحل القائم على وجود دولتين أمراً غير ممكن.

تولي الرئاسة نائب الرئيس، السيد لوليشكي (المغرب).

وينبغي أن تتوقف فوراً جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية. وينبغي التخلي عن مخططات تشييد مبان جديدة. كما يناشد الاتحاد الأوروبي الطرفين الكف عن اتخاذ الخطوات التي تتعارض وجهود المجموعة الرباعية الرامية إلى استئناف المفاوضات.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتقديم خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ في مجالات الحوكمة والتنمية الاجتماعية والاقتصاد والبنى التحتية. كما يشدد على ضرورة استمرار الدعم الدولي لعملية بناء الدولة الفلسطينية، على النحو المبين في الموجز الذي أعده رئيس لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني عن اجتماع اللجنة المعقود في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية مؤخراً بتعليق تحويل الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية. ويود التذكير في هذا الصدد بموقف لجنة الاتصال المخصصة القائم على أن تحصيل إسرائيل لإيرادات التخليص الجمركي بالنيابة عن السلطة الفلسطينية ينبغي أن يتم بكفاءة وشفافية وعلى نحو قابل للتنبؤ.

وفيما يتعلق بغزة تحديداً، فإن الاتحاد الأوروبي يدعو إلى التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والاحترام المطلق للقانون الإنساني الدولي والفتح الفوري والمستدام وغير المشروط للمعابر لتأمين تدفق المساعدة

من الجهود. والاتحاد الأوروبي يدعو إلى التطبيق الكامل للاتفاق والتدابير المكتملة له بغية إحداث تغيير جوهري في السياسة، يسمح بتعمير غزة وانتعاشها اقتصادياً، بما في ذلك عن طريق الصادرات. وقد عرض الاتحاد الأوروبي مساعدته لبلوغ هذا الهدف.

يدعو الاتحاد الأوروبي إلى التوصل إلى حل يعالج شواغل إسرائيل المشروعة في مجال الأمن. ويشعر الاتحاد بالقلق بالغ إزاء تبادل إطلاق النار في قطاع غزة وجنوب إسرائيل عقب إطلاق حركة الجهاد الإسلامي صواريخ من غزة على إسرائيل. كما يدين الاتحاد الأوروبي دون أي تحفظ الاستهداف العشوائي للمدنيين أينما كانوا ويدعو جميع الأطراف إلى احترام وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة مصرية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد استعداداه للإسهام إسهاماً كبيراً في التوصل إلى حل شامل ومستدام بين دولة إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافياً وذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة باسم أعضاء منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. إن بلداننا، التي تربطها أسس ديمقراطية متينة، تتقاسم أيضاً مبادئ مشتركة في جهودها العالمية وعلى رأسها الالتزام بالقانون

لقد تضاءلت آفاق السلام بسبب استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير المشروعة دون هواده في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في محاولة لعزل القدس الشرقية عن بقية المدن الفلسطينية الرئيسية. وذلك يهدد إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين لما فيه من تغيير للحقائق على أرض الواقع وللمعايير قضايا الوضع النهائي. وتحث بلدان المنتدى الحكومة الإسرائيلية بقوة على تجميد جميع أنشطة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها النمو الطبيعي، والعدول عن قرارها ببناء وحدات سكنية جديدة في القدس الشرقية. والتصريحات الأخيرة في هذا الصدد تستوجب المزيد من الشجب لأنها جاءت بُعيد أيام من النداء الذي وجهته المجموعة الرباعية إلى الطرفين بالكف عن الأعمال الاستفزازية والتقييد بالتزاماتهما الدولية بموجب خريطة الطريق.

وترحب بلدان المنتدى بجهود المجموعة الرباعية الرامية إلى استئناف المباحثات المباشرة بين الطرفين، وخاصة الإطار الوارد في بيانها الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ونأمل أن تتوصل الأطراف في القريب العاجل إلى مقترحات شاملة بشأن الحدود والأمن، في الإطار الزمني الذي حددته المجموعة الرباعية.

وترى البلدان الثلاثة أن على مجلس الأمن أن يرصد عن كثب أنشطة المجموعة الرباعية، بما في ذلك من خلال إبلاغ المجموعة للمجلس بانتظام بما أحرزته من تقدم في اتصالاتها مع الأطراف، أو بغياب ذلك التقدم. فالسلام الشامل في الشرق الأوسط أمر بالغ الأهمية، لا لشعوب المنطقة وبلدانها فحسب، بل وللسلام والأمن الدوليين أيضاً.

وإذ نشعر بالقلق إزاء التدهور المستمر للحالة الإنسانية في غزة، فإننا ندعو إسرائيل إلى تخفيف القيود على حركة الأشخاص والبضائع في غزة والضفة الغربية. ومع

الدولي والدبلوماسية للتوصل إلى تسوية سلمية لجميع النزاعات. وبالتالي، فإن بلدان المنتدى التي أتشرف بالكلام باسمها، تتبنى أيضاً موقفاً مشتركاً حيال قضية فلسطين.

بداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للرئيس لعقده هذه المناقشة في الجمعية العامة حول قضية فلسطين فيما نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

تعترف بلدان المنتدى بالدولة الفلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وتؤيد الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة باعتباره خطوة أساسية على طريق التحقيق الكامل للحل القائم على وجود دولتين. ونعتقد أن هذا الاعتراف يزيد من فرص التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض لمعالجة جميع قضايا الوضع النهائي وفقاً لجدول زمني محدد. وتقف بلدان المنتدى على أهبة الاستعداد لمواصلة دعمها النشط لجميع الجهود الفلسطينية من أجل إقامة دولة والحصول على الاعتراف بها، بما في ذلك في الجمعية العامة.

وتدعو بلدان المنتدى إلى الاستئناف العاجل لمفاوضات تتسم بالفعالية وتركز على تحقيق نتائج وتهدف إلى ولادة دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية ومستقلة ومتحدة وتملك مقومات البقاء، تتعايش في سلام مع إسرائيل داخل حدود آمنة. ونشيد بالقيادة الفلسطينية وبالشعب الفلسطيني لجهودهما الناجحة في بناء المؤسسات، كما شهدت بذلك مؤخرًا الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني وكبار المانحين.

يشكل الاحتلال اليوم أهم العقبات قاطبة أمام مواصلة تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وهي التنمية التي من شأنها أن تضمن مستقبلاً أفضل لجميع الفلسطينيين وأن تعزز الأمن والديمقراطية في الشرق الأوسط.

الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسها، ولشعبة حقوق الشعب الفلسطيني في الأمانة العامة، ولبرنامج الإعلام الخاص بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام، على الجهود التي يبذلونها من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية التي تطالب بوضع حد لمأساة الشعب الفلسطيني الذي يعاني يومياً منذ ستة عقود ونيف من الاحتلال والقتل والقمع والعنصرية، وتطالب أيضاً بحصوله على حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره بنفسه وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس، على كامل ترابه الوطني، مع ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار ١٩٤ (د-٣) لسنة ١٩٤٨.

لقد جددت الشرعية الدولية صباح اليوم تضامنها مع الشعب الفلسطيني، والتزامها بدعم قضية الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال الإسرائيلي وعودة حقوقه المشروعة كاملة دون نقصان. هذا التضامن والدعم يحملان معنا خاصاً في هذا الوقت بالذات بعد تقديم الطلب الفلسطيني المدعوم دولياً للانضمام إلى الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية، من جهة، ومع وصول معاناة الشعب الفلسطيني إلى مرحلة كارثية، من جهة ثانية، الأمر الذي ينذر بعواقب وخيمة في ظل استمرار إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، ومواصلة سياساتها العدوانية والعنصرية وانتهاكاتها المنهجية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في تحدٍ واستخفاف فاضحين بإرادة الشرعية الدولية وقراراتها، تحت دعم أعمى وحماية مباشرة من بعض الدول النافذة في هذه المنظمة الدولية وهذا ما يضع النظام الدولي برمته على المحك، ويقوض إلى حد كبير هيبة ومصداقية منظمة الأمم المتحدة والمبادئ التي أقيمت عليها، وبالتالي لم يعد من المقبول أو المفهوم أن تبقى الأمم المتحدة

ذلك، فإن أي تدابير للتخفيف لا يمكن أن تكون بديلاً عن رفع الحصار عن غزة بالكامل، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ونرحب بتبادل السجناء الذي جرى مؤخراً ونأمل أن يؤدي إلى خطوات ملموسة صوب تعاون معزز وإنهاء للحصار.

وتعرب البلدان الثلاثة عن دعمها وتقديرها للجهود الوساطة الرامية إلى تحقيق مصالحة فلسطينية داخلية، ونحث كل الأطراف المهتمة على الإسهام في تنفيذ اتفاق المصالحة.

وستواصل البلدان الثلاثة ترجمة تضامنها العميق الجذور مع شعب فلسطين والتزامها بالسلام إلى إسهامات ملموسة تستهدف تحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني. وتحقيقاً لذلك، فإن مشاريعنا للتعاون بين بلدان الجنوب في الضفة الغربية وغزة، التي تتم من خلال الصندوق الاستثماري للبلدان الثلاثة، تشمل إنشاء رابطة للألعاب الرياضية للشباب الفلسطيني، وإعادة إعمار جزئي لمستشفى الهلال الأحمر في غزة، إلى جانب المركز الرياضي المتعدد الأغراض الذي افتتح في رام الله مؤخراً.

إن عملية السلام العربي - الإسرائيلي الشامل، بما في ذلك بين إسرائيل وفلسطين، يجب أن تحقق تقدماً ملموساً على جميع المسارات. ولدينا اقتناع بأن التطورات الأخيرة في المنطقة قد تتيح فرصة للسلام الشامل في الشرق الأوسط. وزيادة المشاركة من جانب المجتمع الدولي في ذلك الجهد، بما في ذلك البلدان النامية ذات العلاقات الجيدة مع كل الأطراف، يمكن أن تقدم منظوراً جديداً لعملية السلام. والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، تلك الديمقراطيات النامية من الجنوب، إذ تتشارك الالتزام بالسلام وتعددية الأطراف والتعاون، سوف تدعم تلك العملية دعماً فعالاً.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يعرب وفد بلادي عن جزيل شكره للجنة المعنية بممارسة الشعب

ممارساتها العدوانية، بما في ذلك تصعيد حملات الاستيطان المدانة دولياً والتي لم تتوقف يوماً في جميع الأراضي الفلسطينية، خاصة في القدس المحتلة، بطريقة تستهدف وجودها وهويتها الثقافية والحضارية، والتي كان آخرها الموافقة على بناء ١ ٥٥٧ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية و ٦٧٣ وحدة استيطانية في الضفة الغربية، وكذلك إعلان حكومة الاحتلال الإسرائيلي قبل أسبوعين عن نيتها بناء أكثر من ٥٠ ألف وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات شرقي القدس. كل ذلك في إطار حملتها غير المسبوقة لتهويد المدينة المقدسة المحتلة. هذا إضافة إلى الحصار اللإنساني على قطاع غزة المستمر منذ العدوان الإسرائيلي عليه في عام ٢٠٠٨، حيث ارتكبت إسرائيل جرائم حرب وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، أضف إلى ذلك سياساتها العدوانية الممنهجة في قتل المدنيين، بما في ذلك الأطفال والنساء من الفلسطينيين، وممارسة سياسة العقاب الجماعي، واعتقال آلاف الأبرياء بشكل اعتباطي ومن بينهم ٢٣ نائباً فلسطينياً في المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخبين ديمقراطياً، واستباحة المقدسات الإسلامية والمسيحية ومحاولات تهويدها، والتي كان آخرها، كما تعرفون، مشروع هدم طريق المغاربة التاريخي في المسجد الأقصى.

إننا نؤكد على ضرورة أن تتخذ الشرعية الدولية خطوات ملموسة وجادة تتناسب وفضاعة ما تقوم به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والزامها بوقف آلة القتل والعدوان وحملات الاستيطان، وبالرفع الفوري للحصار الجائر المفروض على الشعب الفلسطيني في غزة، وإنهاء احتلالها للأراضي العربية والانسحاب منها إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

مكتوفة الأيدي، وأن لا تنهض بمسئولياتها تجاه القضية الفلسطينية من خلال تطبيق قراراتها ذات الصلة.

ما زال لدى الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، فرصة لتثبيت أنها قادرة على القيام بدورها ومسئولياتها وفقاً للميثاق، وأنها قادرة على منع عدد قليل من الدول التي تحمي إسرائيل تحت قبة الشرعية الدولية هذه من الوقوف في وجه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال دعم المطلب الفلسطيني العادل بالاعتراف بدولة فلسطين المستقبلية على خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، خاصة بعد أن حصلت فلسطين على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وهنا نذكر بأن قرار الجمعية العامة ٢٧٣ (د-٣) الصادر بتاريخ ١١ أيار/مايو، ١٩٤٩ قد حدد شروط قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بأن تلتزم بمبادئ الميثاق وأن تحترم قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وعلى حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها قسراً على يد العصابات الصهيونية، الأمر الذي أكدته القرار ١٩٤ (د-٣). هذا بالإضافة إلى أن الجمعية العامة قد أخذت علماً عند قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بتصريحات وتفسيرات ممثلها أمام اللجنة السياسية الخاصة والتزامها بتطبيق هذه القرارات. أي أن عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة كانت مشروطة بالتزاماتها بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة غير أن هذا الالتزام، وللأسف، قد تم تعييبه بشكل مثير للانتباه في آليات المسائلة الدولية لإسرائيل، وبدعم علني من بعض الدول التي تسمى نفسها الكبرى، مما شجع إسرائيل على التمادي في الاستخفاف بالشرعية الدولية ورفض السلام، على أساس أنها دولة فوق القانون وغير خاضعة للمساءلة الأمر الذي شجعها على متابعة

بما في ذلك سياساتها أحادية الجانب الخطيرة التي لا تزال تمارسها في الأراضي الفلسطينية، وفي مقدمتها وقف كافة مشاريع حملة الاستيطان غير المشروع الذي سارعت من وتيرة بنائها في عمق الأراضي الفلسطينية بهدف تغيير الحقائق على الأرض استباقاً لنتائج مفاوضات الوضع النهائي، وأيضاً العمل على إزالة وتفكيك القوائم من هذه المستوطنات بما في ذلك الجدار العازل عملاً بفتوى محكمة العدل الدولية، ووقف وإلغاء كافة إجراءاتها غير القانونية الأخرى الاستفزازية التي اتخذتها مؤخراً في مدينة القدس الشرقية بما فيها إجراءات هدم المنازل ومصادرة الأراضي والممتلكات وطردها السكان العرب الأصليين منها وتعريض المواقع المقدسة للمخاطر، وذلك لترجمة حسن نواياها بالسلام، وتوفير الظروف الملائمة والجادة لاستئناف مفاوضات تسوية قضايا الحل النهائي استناداً لرؤية حل الدولتين وفي إطار الجدول الزمني المحدد لذلك.

ونطالب في هذا السياق بتعزيز الدور الهام والمسؤولية الرئيسية الدائمة التي تتحملها الأمم المتحدة وبالذات مجلس الأمن الدولي في تنفيذ ولايته بهذا الخصوص، بما في ذلك السعي نحو مساءلة إسرائيل عن أعمالها غير القانونية، وعن مدى تنفيذها لالتزاماتها بالقرارات الدولية ذات الصلة بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة.

كما إننا نجدد تأييدنا للمطلب الفلسطيني الداعي إلى نيل الاعتراف الدولي بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، والذي ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية ولا يتناقض مع عملية السلام أو يضعف من آفاقهما، وإنما يعطي زخماً للمفاوضات وخصوصاً بعد أن أثبتت السلطة الوطنية الفلسطينية إيفائها بالتزامها في بناء المؤسسات الفلسطينية والوفاء بخطى السلام المستندة على الشرعية الدولية.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): يشرفني باسم دولة الامارات العربية المتحدة أن أتقدم لسعادة السفير عبد السلام ديالو رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولأعضاء اللجنة الآخرين بخالص الشكر والتقدير على الجهود الكبيرة التي بذلوها لنصرة عدالة القضية الفلسطينية.

ومناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني تجدد دولة الإمارات قيادة وحكومة وشعباً دعمها ومساندتها المتواصلة للشعب الفلسطيني الشقيق ولمساعيه العادلة من أجل تحقيق تطلعاته المشروعة في تقرير المصير أسوة بشعوب العالم الأخرى.

رغم الأهمية السياسية التي أولها المجتمع الدولي عام ١٩٤٧ للقرار الدولي رقم ١٨١ والذي على أثره تم تغيير شكل خارطة منطقة الشرق الأوسط ومستقبلها، وأدى إلى قيام دولة إسرائيل، إلا أن استقلال دولة فلسطين بموجب هذا القرار لم يتحقق بعد، نتيجة لاستمرار سياسات الاحتلال والعرقلة السياسية المجحفة التي لا تزال تنتهجها إسرائيل لمنع قيام الدولة الفلسطينية حتى الآن.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة والتي عملت دوماً نحو تأييد كافة المساعي الإقليمية والدولية التي بذلت حتى الآن بما فيها تلك التي بذلتها اللجنة الرباعية من أجل تحقيق التسوية الدائمة للقضية الفلسطينية في إطار مفاوضات السلام، تعبر عن بالغ قلقها إزاء استمرار تعثر هذه المفاوضات ووصلها إلى طريق مسدود من جراء تكرار حرق الحكومة الإسرائيلية لتعهداتها والتزاماتها تجاه أبسط الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ولبادئ مرجعيات مسيرة السلام.

وعليه فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى الضغط الحازم على إسرائيل لحملها على الوقف الفوري لجميع انتهاكاتها

وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وبالأخص القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، والرؤية القائمة على حل الدولتين التي نصت عليها خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

وختاماً، سيدي الرئيس، أجدد التزام دولة الإمارات العربية المتحدة في مواصلة العمل مع الإجماع الدولي من أجل الإسهام في إنجاح كل المساعي والمبادرات الرامية إلى استتباب الأمن والاستقرار وإحلال السلام الذي تصبو إليه شعوبنا في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع.

وختاماً، أجدد التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بمواصلة العمل مع الإجماع الدولي من أجل الإسهام في إنجاح كل المساعي والمبادرات الرامية إلى استتباب الأمن والاستقرار وإحلال السلام الذي تصبو إليه شعوبنا في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع.

العنبي (الكويت): ستة عقود مضت وما زالت القضية الفلسطينية، جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، على جدول أعمال الأمم المتحدة دون أن يتمكن المجتمع الدولي من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق العدالة من خلال استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة في أن يعيش حياة حرة كريمة على أرضه. وقد ساهم عجز المجتمع الدولي، وعدم توفر الإرادة الدولية الحقيقية والصادقة في التصدي للسلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال، في تمادي المحتل في غطرسته وتجاهله لقرارات الشرعية الدولية والتمادي في ممارساته وسياساته العدوانية لحرمان الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه الإنسانية دون أي اكتراث للمطالبات الدولية المتكررة.

كما تنصلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من كثير من الاتفاقات والمعاهدات التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. واستغلت إسرائيل كذلك غياب أية إدانة من الأمم المتحدة

إن وفد بلادي يعبر عن قلقه البالغ إزاء استمرار تدهور الوضع الإنساني الصعب لأبناء الشعب الفلسطيني ولا سيما في قطاع غزة المحاصر الذي يواجه منذ عام ٢٠٠٦ حصاراً إسرائيلياً غير إنساني تسبب في عرقلة وصول المساعدات الإنسانية الدولية لسكانه، ويطالب بتكاتف جهود المجتمع الدولية من أجل فرض حلول ميدانية ملموسة على الأرض تكفل الرفع الكامل لهذا الحصار الإسرائيلي، وأيضاً الإفراج عن آلاف المعتقلين السياسيين الفلسطينيين في ظل ظروف غير إنسانية صعبة في السجون الإسرائيلية، كما وإننا في هذا السياق وإذ نرحب باتفاق المصالحة الفلسطينية الذي أبرمه الرئيس محمود عباس مؤخراً برعاية مصرية، نشدد على أهمية احترام إسرائيل لالتزامها في تسهيل تحويل عائدات الضرائب الفلسطينية للسلطة من دون أي عراقيل أو شروط لتمكينها من الاستمرار في تحمل مسؤولياتها الرئيسية تجاه شعبها، ونحث بهذا الصدد المجتمع الدولي، وبالأخص الجهات المانحة على مضاعفة حجم المساعدات الاقتصادية والمالية والإنسانية التي تقدمها للسلطة الفلسطينية من أجل تمكينها من مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية الراهنة التي تواجهها، والتخفيف من معاناة شعبها من خلال توفير الخدمات الأساسية لهم وتحسين حالتهم المعيشية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد على أن الحل العادل والدائم لمحمل الصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إلزام إسرائيل بوقف كافة سياساتها العدوانية التي تنتهجها ضد دول وشعوب المنطقة، وتحقيق انسحابها الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس الشرقية والجولان السوري والمناطق اللبنانية المتبقية تحت احتلالها، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك عملاً بمرجعيات عملية مدريد للسلام

و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

إن مناقشة الجمعية العامة لبند مسألة فلسطين يتزامن مع ذكرى اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وهي مناسبة هامة لتجديد تضامنا مع القضية الفلسطينية ودعمنا لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وأبرزها حقوقه السياسية في إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية. وفي هذا السياق، نهنئ دولة وشعب فلسطين بمناسبة الحصول على ثقة الدول الأعضاء والانضمام كعضو عامل إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الذي جاء إيماناً بالدور الهام الذي من الممكن أن تؤديه فلسطين في تلك المنظمة الهامة.

كما تؤيد دولة الكويت وتدعم طلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة المعروض حالياً على مجلس الأمن. وتحدد بلادي مطالباتها بتنفيذ إسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الداعي لانسحابها من هضبة الجولان السوري المحتل والعودة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وتؤكد على أن استمرار احتلال إسرائيل للأراضي السورية يشكل عقبة حقيقية أمام التوصل إلى السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط. وتحدد دولة الكويت التزامها بالوقوف إلى جانب لبنان الشقيق ودعمها له بما يحفظ أمنه وسلامه أراضيها. وتطالب إسرائيل بوقف انتهاكاتها المستمرة للأجواء والأراضي اللبنانية، والالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) والانسحاب الكامل من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة.

السيد بروسر (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): كتب حكيم يهودي عظيم ذات يوم أن الحقيقة مؤلمة مثل الشوك في البداية، ولكنها، في النهاية، تنفتح كزهرة. وقد حضرني

لممارساتها غير الشرعية في خلق العراقيل والمعوقات أمام أي جهد دولي جاد لإنهاء الاحتلال والتوصل إلى السلام المنشود. ولعل إصرار إسرائيل على مواصلة أنشطتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واستمرار حصارها لقطاع غزة لعدة أعوام، ومصادرتها للأراضي وهدم المنازل، واعتقالاتها المستمرة لأفراد الشعب الفلسطيني، وتقييد حركة البضائع والسكان، لأبلغ دليل على شعور إسرائيل بأنها دولة فوق القانون، وبعيدة عن المساءلة، وتمتع بحصانة تجنبها أية تدابير عقابية.

إن سياسات إسرائيل الأحادية الهادفة إلى تغيير الواقع الديمغرافي والجغرافي على الأرض هي سبب فشل المفاوضات وتوقفها وتقويض فرص السلام وقد أدت بالتالي إلى زيادة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة وتفاقم معاناة الشعب الفلسطيني وتدهور أوضاعه المعيشية نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فمن غير الإنصاف أن تستمر حالة الإحباط واليأس والبؤس لدى الشعب الفلسطيني لسنوات، بل لعقود عديدة. ولا شك في أن فقدان الأمل بجل يعيد لهم حقوقهم ويضمن لهم حياة حرة كريمة ستترتب عليه في المستقبل عواقب كثيرة.

فإسرائيل، التي تبرر انتهاكاتها ومخالفاتها للقانون الدولي والشرعية الدولية بالقول إنها تسعى إلى تحقيق الأمن لشعبها، لن تستطيع، بكل تأكيد، الوصول إلى هدفها ما دام احتلالها للأراضي الفلسطينية مستمرا.

ولذلك يجب على المجتمع الدولي، ممثلاً في مجلس الأمن واللجنة الرباعية، أن يتحمل مسؤولياته ويترجم مطالباته بشأن الرغبة في الوصول إلى حل الدولتين إلى واقع ملموس وتحقيق السلام في الشرق الأوسط والضغط على الحكومة الإسرائيلية للكف عن ممارساتها والإذعان للشرعية الدولية والالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ صوتت الأمم المتحدة لصالح تقسيم ما كان في ذلك الوقت فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني إلى دولتين: دولة يهودية ودولة عربية. دولتان لشعبين. والسكان اليهود قبلوا بتلك الخطة وأعلنوا دولتهم الجديدة في أرضهم التاريخية العتيقة. وكان ذلك تعبيراً عن المعتقد الصهيوني بأنه كان في آن واحد ضرورياً وممكناً العيش في سلام مع جيراننا في أرض آبائنا وأجدادنا. أما المقيمون العرب فقد رفضوا الخطة وشنوا حرب إبادة ضد الدولة اليهودية الجديدة، وانضمت إليهم جيوش خمسة بلدان عربية أعضاء في الأمم المتحدة.

لقد مات واحد في المائة من سكان إسرائيل خلال ذلك الهجوم الذي قامت به خمسة جيوش. تأملوا في ذلك الثمن. إنه ما يعادل موت ٦٥٠.٠٠٠ شخص في فرنسا اليوم، وما يعادل موت ثلاثة ملايين شخص في الولايات المتحدة أو موت ١٣ مليون شخص في الصين. ونتيجة الحرب أصبح عرب لاجئين. وأرغم عددٌ مماثل من اليهود الذين عاشوا في البلدان العربية على الفرار من منازلهم أيضاً. وهم أيضاً أصبحوا لاجئين.

لقد كان ولا يزال الفرق بين السكان في الجانبين هو أن إسرائيل استوعبت اللاجئين في مجتمعها. ولكن جيراننا لم يفعلوا ذلك. فمخيمات اللاجئين في إسرائيل خرج من رحمها بلدات ومدن مزدهرة. أما مخيمات اللاجئين في البلدان العربية فقد خرج من رحمها المزيد من اللاجئين الفلسطينيين. وأطلقنا العنان للإمكانات الواسعة للمهاجرين الجدد لدينا. أما العالم العربي فقد عمل عن قصد وعلم على إبقاء سكانه الفلسطينيين في وضع لاجئين دائمين من الدرجة الثانية.

ففي لبنان ومنذ سنوات عديدة وحتى يومنا هذا، يحظر القانون على الفلسطينيين ملكية الأراضي والعمل في

كلماته اليوم؛ إن بصيرته الثاقبة يمكن أن تفيد حقاً الكثيرين في هذه القاعة. فسقي بذور السلام يحتاج إلى بئر من الحقيقة. ومع ذلك، ما زلنا نشهد جفاف بئر الصراحة في مناقشة اليوم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. إن الحقائق الفعلية تظل في هذا اليوم التاريخي قليلة ومتباعدة في الجمعية العامة.

فكل من حضر هنا في يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في الماضي سيرى التكرار الممل. وربما لاحظ البعض حدوث تغييرات طفيفة في الشرق الأوسط مؤخرًا، ولكن التغييرات في قرارات هذه الهيئة بإدانة إسرائيل نادرة جدا جدا. والواقع أن الأمر لا يتطلب كاتباً بارعاً لا بتداع صيغ لمشاريع القرارات هذه. فنفس النص يستنسخ، سنة تلو الأخرى، والكثير منه يرجع إلى الماضي خمسة عقود.

القصة التي سمعناها اليوم جاءت من جانب واحد. إنها أحادية وجائرة ومعرفلة. وهي تعرض نسخة زائفة وجزئية للتاريخ. وتحول قضية تقرير المصير للفلسطينيين إلى محاولة متعمدة للانتقاص من دولة إسرائيل وتشويه سمعتها ونفي شرعيتها.

ومن دواعي الحزن أن الديناميات السياسية لهذه الهيئة يسهل التنبؤ بها. فكل تشرين الثاني/نوفمبر تتغير ألوان أوراق الشجر في نيويورك، ولكن الأغلبية التلقائية المعادية لإسرائيل لا تغير تصويتها أبداً. وكل عضو مسؤول في المجتمع الدولي يصمم بحتم موافقته على نفس مجموعة مشاريع القرارات هذه ذاتها - التي لا تمت إلى الواقع بصلة على أحسن تقدير وتلحق الضرر على أسوأ تقدير - يجدر به أن يتأمل قليلاً ويشاور ضميره. هل هذه هي فعلاً الرسالة التي تريد الجمعية أن ترسلها إلى العالم؟

اسمحوا لي للحظة بأن أذكر الجمعية بما حدث فعلاً في هذا اليوم قبل ٦٤ سنة، وفي الأيام التي توالى.

لقد سعى قائدان لدولتين عربيتين إلى السلام وقدمتا رسالة مختلفة. على سبيل المثال، في عام ١٩٩٥، عندما قدم الملك حسين إلى الولايات المتحدة قال،

”نحن من جانبنا سنواصل العمل من أجل بزوغ فجر جديد يعيش في ظله جميع أبناء إبراهيم وذريتهم معا في مهد الديانات السماوية الثلاث.“

في عام ١٩٧٧، حضر الرئيس السادات إلى الكنيست الإسرائيلي واقتبس السورة التالية من القرآن الكريم:

”قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم،“ (القرآن الكريم، السورة ٢، الآية ١٣٦).

لقد تكلم الرئيس السادات والملك الحسين عن الديانات التوحيدية الثلاث، ولم يتكلم عن ديانتين أو ديانة واحدة.

إن القرار الذي يفضي مغزى على تاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - قرار الجمعية العامة ١٨١ (دورة-٢) - يشير ما لا يقل عن ٢٥ مرة إلى إقامة ”دولة يهودية“، ولم نسمع حتى الآن من القادة الفلسطينيين هذه العبارة البتة. وترفض القيادة الفلسطينية الاعتراف بطابع إسرائيل كونهما دولة يهودية. ولم يسمعهم المرء يقولون ”دولتان لشعبيين“ وإذا ما سمع أي أحد موجود في هذه القاعة قائد فلسطيني يقول ”دولتان لشعبيين“، فأرجو منه الاتصال بي هاتفيا فوراً، فمكتبي لديه نظام مماثل للرقم ٩١١ في أي حالة طارئة.

إن القادة الفلسطينيين يطالبون بدولة فلسطين المستقلة، ولكنهم يصرون على عودة الشعب الفلسطيني إلى الدولة اليهودية. وهذه مقولة لا يمكن أن يتقبلها أي شخص يؤمن بحق إسرائيل في العيش. أما الفكرة القائلة بأن إسرائيل سيتم إغراقها بملايين الفلسطينيين فهي فكرة عقيمة

وظائف القطاع العام أو العمل في مهن كأطباء ومحامين. ويُمنع الفلسطينيون من ممارسة تلك المهنة. ففي الكويت حيث طُرد من البلد بالقوة في عام ١٩٩١ قطاع كبير جدا من السكان الفلسطينيين. وبقي قلة منهم. تلك هي الحقائق. أما في سوريا فقد اضطُر الآلاف من الفلسطينيين إلى الهروب من مخيمات اللاجئين في اللاذقية في شهر آب/أغسطس الماضي عندما قصف الرئيس الأسد منازلهم من الزوارق الحربية.

في الأغلبية الواسعة من البلدان العربية ليس للفلسطينيين أي حقوق في المواطنة. وليس من قبيل الصدف أن القرارات التي تعرض على الجمعية لم تتطرق قط لمسؤوليات العالم العربي عن الحقوق غير القابلة للتصرف لأولئك الفلسطينيين.

إن السؤال الذي يكتنف صراعنا منذ ٦٤ عاما لم يتغير. وذلك السؤال هو: هل العالم العربي، والفلسطينيون بالذات، رسخوا حقيقة أن إسرائيل هنا لتبقى وستظل دولة الشعب اليهودي؟ فلا يزال من غير الواضح ما إذا أهمتنا الوعود ببناء دولة جديدة أو الهدف المتمثل في تدمير الدولة القائمة.

قبل شهرين وقف الرئيس عباس على المنصة في هذه القاعة بالذات وحاول قطع الصلة غير المقطوعة وغير القابلة للقطع بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل. وقال،

”جئتكم اليوم من الأرض المقدسة، أرض فلسطين، أرض الرسالات السماوية، مسرى النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، ومهد سيدنا المسيح عليه السلام.“ (A/66/PV.19، ص ٣٦).

وهذا لم يكن من قبيل السهو. ولم تكن زلة لسان. بل كانت محاولة متعمدة أخرى لإنكار أو شطب تاريخ يهودي يزيد على ٣٠٠٠ عام.

بينما قد تنفع الطرق الالتفافية في جراحة القلب وبناء الطرق السريعة، فإنها لا تحقق السلام والأمن لمنطقتنا. إذ أن المفاوضات المباشرة كانت السبيل الوحيد الذي سلكه الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن، والسبيل الذي سلكه رئيس الوزراء رابين والملك حسين. لقد كانت المفاوضات إطاراً للمضي قدماً في السلام بين إسرائيل والفلسطينيين في العقدين الماضيين.

لقد مددنا أيدينا مراراً وتكراراً إلى الفلسطينيين ننشد السلام، ففي شهر أيلول/سبتمبر وقف رئيس الوزراء نتنياهو في هذه القاعة بالذات وأعلن التزامه بقضية حق تقرير المصير للفلسطينيين، ورؤيته من أجل إقامة دولة فلسطينية، جنباً إلى جنب مع الدولة اليهودية لإسرائيل، دولتان لشعبين (انظر A/66/PV.19)، ومع ذلك، لا نزال اليوم ننتظر من الفلسطينيين أن يتخلوا عن الصورة الزائفة التي تُرسم من جانب واحد والعودة إلى العمل الحاد الحقيقي المتمثل في المفاوضات المباشرة. وما دامت القيادة الفلسطينية تفر من طاولة المفاوضات، فإنها تتحرك لتقترب من احتضان حماس، وهي منظمة أقرّ دولياً بأنها منظمة إرهابية همها تدمير إسرائيل.

ذلك التطور يذكرني بالعبارة الشهيرة لغروشو ماركس: "تلك هي مبادئي، وإن لم تعجبكم، فلدي مبادئ أخرى" وما فتئت المجموعة الرباعية ومنذ زمن طويل تصر على ثلاثة مبادئ يجب على حماس التمسك بها. عليها نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل والتمسك بالاتفاقات السابقة. ولم تقم حماس بالوفاء بتلك الشروط ولم تعرب عن نيتها بالقيام بذلك. إن الذين يؤيدون الاعتراف بدولة تشمل حماس فإنهم يستحثون سياسة غروشو ماركس في منطقة معقدة وغير مستقرة. وإذا كانت حماس، كما يقولون، عند درجة من التطرف تمنعها من قبول تلك المبادئ، فعلياً أن نكيف مبادئنا لتناسب مع مقياس تطرف حماس.

لا جدوى لها. ويعرف المجتمع الدولي ذلك والقيادة الفلسطينية تعرف ذلك، ولكن أبناء الشعب الفلسطيني لا يسمعون عنها. وفي هذا الوقت بالذات، فإن الفجوة بين ما هو عالق في أذهانهم والحقيقة لا تزال تمثل عقبة كأداء في طريق عملية السلام.

اسمحوا لي أن أكرر أن حق العودة المزعوم هو العقبة الرئيسية أمام السلام وسيظل عقبة. وليست المستوطنات هي العقبة؛ ولا اللاتاحة الطويلة من الاتهامات الباطلة التي تكال ضد إسرائيل في القرارات الحالية. وأكرر مرة أخرى: إن حق العودة المزعوم عقبة رئيسية أمام إحلال السلام، والكل يعرف ذلك. ومع ذلك، فإن جميع الذين كانوا يتكلمون بأصوات مدوية ليخبروا إسرائيل ما يتعين عليها أن تفعله من أجل إحلال السلام، أصبحوا اليوم يتلعثمون ويتمتمون في كلامهم، ولكنهم يفقدون أصواتهم قصداً عندما يتعلق الأمر بإخبار الفلسطينيين بأن حق العودة المزعوم لا يفضي إلى نتيجة.

وافقت تقريباً هذه الهيئة وطيلة عقود على كل نزوة فلسطينية، بغض النظر عن كونها تحريف للحقائق أو تعارض مع المصلحة. فما الذي أنجزته؟ إن نفاق هذه الهيئة لم يؤد إلا إلى الإضرار بالسلام.

إنها مسؤولية الأصدقاء الحقيقيين للفلسطينيين إخبارهم بالحقيقة. إذ سيكفون عن الترويج لرؤية مشوهة للتاريخ الذي يتسم به هذا اليوم والبدء بتعلم العبر الحقيقية للتاريخ ومفادها أن القيادة الفلسطينية ترفض الآن الالتفات لها، فتلك العبر واضحة، أي أن المفاوضات الثنائية هي الطريق الوحيد المفضي إلى قيام دولتين لشعبين، يعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، وأن المفاوضات تعالج الشواغل الراهنة لدى الجانبين.

يجري الدفع بها من خلال قرارات على شاكلة القرارات المعروضة علينا اليوم.

واليوم فإن شعوب الشرق الأوسط تطالب بإجابات حقيقية على محتهم.

ولم أسمع أيضا أي مناقشة اليوم عن التحريض المستمر الذي يعم الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يجري تعليم الجيل المقبل من الأطفال الفلسطينيين بأن منفذي الهجمات الانتحارية هم أبطال، وأن اليهود ليست لهم صلة بالأرض المقدسة وعليهم السعي إلى القضاء على دولة إسرائيل. فمن المهد حتى الصفوف التمهيديّة؛ ومن المخيمات الصيفية إلى منصات مدرجات كرة القدم؛ ومن أسماء الميادين العامة إلى الإعلانات العامة للقادة الفلسطينيين - نرى هذه الرسائل في كل مكان.

ففي الشهر الماضي فقط، أعلن الرئيس عباس أن السلطة الفلسطينية ستقدم منحة تصل إلى خمس آلاف دولار لكل إرهابي يُطلق سراحه في عملية تبادل لجلعاد شاليط، الجندي الإسرائيلي الذي كان محتطفا. وهذه المنحة تشمل أشخاصا مثل إبراهيم شماسنة، الذي ساعد في قتل أربعة إسرائيليين، بمن فيهم مراهقون؛ وتشمل أشخاصا مثل وليد انجاص الذي خطط لشن لهجوم بالقنابل في القدس وفي منطقة ريشون لزيون وهي هجمات أدت إلى مقتل ٣٢ شخصا. وتشمل المنحة أشخاصا من قبيل وفاء البس الذي فشل في تفجير نفسه في مستشفى إسرائيلي.

إن هؤلاء الإرهابيين الملتخعة أياديهم بدماء الأبرياء، يُكرمون بوصفهم قدوة للأجيال المقبلة من الأطفال الفلسطينيين.

لقد بث تلفزيون السلطة الفلسطينية ملاحظات وجهها الرئيس عباس إلى الإرهابيين الذين أطلق سراحهم في شهر تشرين الأول/أكتوبر. قال فيها:

لقد وضعت الحواجز منخفضة جدا. ولا يمكن إجراء أي تعديلات على المتطلبات الأساسية للسلام. ولا توجد صفقات. ولا يمكن أن يكون هناك خصومات بمناسبة الأعياد في هذه القاعة أو في أي مكان آخر.

على الرغم من الكلام الكثير الذي ورد في البيانات التي أدلي بها اليوم، أو العبارات الواردة في القرارات المعروضة على الجمعية، فإن العبارات التي لم يُنطق بها تعبر عن كم هائل من البيانات. لقد أوضحت هذه الجمعية أنها لا تتضامن اليوم مع العديد من الناس في المنطقة. في هذه القاعة لا أسمع تضامنا مع مليون رجل وامرأة وطفل إسرائيلي يعيشون تحت وابل مستمر من الصواريخ وقنابل المورتر والقذائف التي تنطلق من قطاع غزة. ولا أسمع تضامنا مع الصبي البالغ من العمر ستة عشر عاما الذي قُتل في شهر نيسان/أبريل الماضي عندما أطلقت حماس قذيفة مضادة للدبابات على حافلة مدرسته، أو التضامن مع آلاف المدنيين الإسرائيليين الآخرين الذين قتلوا أو جرحوا. ولا أسمع أي تضامن مع أطفال إسرائيل الذين يتعلمون الأبجدية في نفس الوقت الذي يتعلمون فيه أسماء القسام، وجراد وكاتوشا، وهي قذائف تمنعهم في بعض الأحيان لأسابيع من الذهاب إلى المدرسة.

ولا أسمع تضامنا مع الفلسطينيين الذين يقعون ضحايا لقاعدة حماس الوحشية، ولا مع المعارضين السياسيين الذين يجري تعذيبهم، ومع النساء الذي يجري إخضاعهن، أو مع الأطفال الذين يستخدمون كقنابل انتحارية أو دروع بشرية.

ولا أسمع اليوم أي تضامن مع العديد من الناس في الشرق الأوسط الذين يجري قمعهم أو قتلهم في كل يوم بسبب مطالبتهم بحريتهم. فمن سوريا إلى إيران وإلى اليمن لم يعد هؤلاء الناس مقتنعين بكلام قادهم ومفاده أن إسرائيل هي سبب جميع مشاكل الشرق الأوسط، وهي قصة خيالية

فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية وكيان منفصل للقدس. وكان القرار ظالما بالنسبة إلى العرب والفلسطينيين. نعم كان القرار ظالما بالنسبة إلى العرب والفلسطينيين. فيومها وبجسب الإحصاء الرسمي الأخير الذي أجرته سلطات الانتداب عام ١٩٤٦ كان عدد السكان العرب في فلسطين ١ ٢٣٧ ٠٠٠ شخص مقابل ٦٠٨ ٠٠٠ من السكان اليهود، أي أن نسبة العرب كانت ضعفي نسبة اليهود. كما أظهرت آخر البيانات الرسمية الصادرة حينها عن سلطات الانتداب البريطاني أن ٩٣ في المائة من أراضي فلسطين كانت تعود ملكيتها إلى الدولة وإلى السكان العرب، في حين أن السكان اليهود لم يملكوا حينذاك سوى ٧ في المائة من الأراضي. لكن قرار التقسيم جاء ليمنح ٥٥ في المائة من مساحة فلسطين التاريخية إلى الدولة اليهودية و ٤٥ في المائة إلى الدولة العربية. نعم، ٥٥ في المائة من الأرض لنحو ثلث السكان الذين كانوا يملكون ٧ في المائة منها فقط.

ومن المنظور التاريخي، فقد كان إذا منطقيا ومفهوما أن يرفض العرب في حينه هذا القرار. لكن مع تحوّل العرب عموما، والقيادة الفلسطينية خصوصا، بعد حرب ١٩٧٣ من القول بالدولة الواحدة على أرض فلسطين التي يتعايش فيها اليهود والمسيحيين والمسلمين على قدم المساواة في الحقوق والواجبات إلى القبول بفكرة الدولتين، كقاعدة لتسوية تاريخية من أجل إنهاء الصراع، كان طبيعياً أن يعود الفلسطينيون ويقبلوا بمرجعية القرار ١٨١ (د-٢) كما ورد في إعلان قيام الدولة الفلسطينية في الجزائر عام ١٩٨٨، وكان طبيعياً أيضاً أن تشكل صيغة الدولتين حجر الزاوية في مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

إن الفلسطينيين اليوم، ومن أجل تسوية تهني الصراع وتقييم السلام على أرض فلسطين التاريخية، باتوا يقبلون بالقرار ١٨١ (د-٢) رغم أنه لم ينصفهم يوم إقراره،

”إنكم شعب النضال والجهاد في سبيل الله والوطن.... إن تضحياتكم وجهودكم وأعمالكم لم تذهب سدى [مخاطبا أولئك القتلة]“.

ولا بد للسلام المستدام بأن يتجذر في المنازل والمدارس ووسائل الإعلام، سلام لا بد له من أن يعلم التسامح والتفاهم بحيث يمكن غرسهما في قلوب الناس وعقولهم. ويجب أن يأتي ذلك من القيادة الفلسطينية المستعدة لإخبار أبنا شعبها عن مدى صعوبة التنازلات التي يتعين عليهم تقديمها من أجل قيام الدولة. وسيتحقق ذلك من خلال العمل الجاد من أجل بناء الدولة، وليس بالعادة القديمة المتمثلة بالتهجم على الدولة.

لم يذكر اليوم أي من هذه الحقائق. ولم أسمع اليوم أي تضامن مع مبادئ السلام.

بيد إنني أعرف أن الحقيقة يمكن أن تكون عبثا. وأعرف أن العادات القديمة لا تتلاشى بسهولة. وأعرف أن اغتنام الفرصة المواتية الراهنة يطغى أحيانا على مصالح المستقبل.

ولكن الحقيقة وحدها هي التي ستحررنا. بعد سنوات من الظلام، أحض الجمعية على أن تلقي ضوءا جديدا على هذه المناقشة. وأحض كل ممثل في هذه القاعة على أن يناصر الحلول المنطقية، لا الحلول التلقائية؛ وأن يتكلم بصراحة، لا بافتراء، وأن يتمسك برؤية جديدة، لا بالانقسامات القديمة.

وأدعو الجمعية إلى أن تستشف أخيرا بعض الحقيقة من هذا اليوم التاريخي، وأن تغذي بذور السلام في منطقتنا، لكي تتفتح براعمها وتفضي إلى مستقبل أنصع.

السيد سلام (لبنان): السيد الرئيس، في مثل هذا اليوم قبل ٦٤ سنة، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، اتخذت هذه الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢) الذي قسّم

ويبقى أن الجواب على السؤال بشأن السبيل المفضي إلى مفاوضات منتجة هو أن هكذا مفاوضات لم يعد من الممكن لها أن تقوم إلا على أسس ومبادئ واضحة، مما بات يتطلب من المجتمع الدولي إقرار صيغة لا لبس فيها تؤكد ضرورة التزام أطراف المفاوضات بأسس عملية السلام المعروفة، ابتداء من مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وهي الأسس والمبادئ التي تقول بضرورة الحل العادل لقضية اللاجئين، وبعدم شرعية الاستيطان وبمرجعية حدود ١٩٦٧، وبرفض الاعتراف بضم إسرائيل للقدس الشرقية المحتلة.

ولكن هنالك من يصور أنه يمكن اختصار أزمة المفاوضات بعدم جلوس الفلسطينيين والإسرائيليين على الطاولة نفسها منذ سنة ونيف، أي عندما رفضت إسرائيل الاستمرار في تجميد نشاطها الاستيطاني، رغم أن هكذا تجميد لم يكن إلا جزئياً في الأصل. فهذا القول يتجاهل حقيقة أن الفلسطينيين والإسرائيليين جلسوا على نفس طاولة المفاوضات زهاء عشرين عاماً من دون التوصل إلى اتفاق السلام المنشود. ولا بد من التذكير أيضاً بكل المهل الزمنية في هذا الإطار التي لم تحترمها إسرائيل. فلا هي التزمت بالانتهاء من مفاوضات الحل النهائي خلال خمس سنوات، كما نص على ذلك اتفاق أوسلو منذ نحو عشرين سنة، ولا التزمت بفترة السنتين التي نصت عليها خريطة الطريق، أو فترة السنة التي اتفق عليها في أنابوليس، ولا طبعاً تم إنجاز ما يسمى "بالاتفاق الإطارى" الذي دعت إليه "المجموعة الرباعية" ضمن المهلة التي حددتها والتي انقضت في أيلول/سبتمبر الماضي.

في الحقيقة فإن التأكيد على المرجعيات أو على أهمية الالتزام بالمهل المحددة قد لا يكفي وحده لمفاوضات منتجة. أصبح من اللازم التدخل الدولي الفعال لإعادة التوازن

ويقبلون بالاعتراف بدولة إسرائيل رغم مسؤوليتها عن "النكبة" التي حلت بهم، لا سيما تهجير مئات الآلاف منهم عام ١٩٤٨، وفيما بعد احتلالها عام ١٩٦٧ كل ما تبقى من أرض فلسطين، بما في ذلك القدس الشرقية، بل أنهم باتوا يقبلون أيضاً بإقامة دولتهم على ٢٢ في المائة فقط من مساحة فلسطين التاريخية. أما المفارقة، ويا لها من مفارقة، فهي أن إسرائيل لا تزال ترفض الشرعية التي يمنحها قرار هذه الجمعية ١٨١ (د-٢) للفلسطينيين بإقامة دولتهم على جزء من فلسطين أسوة بدولة إسرائيل، معتبرة أن دولة كهذه، لو قدر لها أن تقوم، لا يمكن أن تكون إلا نتيجة للمفاوضات معها، أي نتيجة لرضاها هي، وبشروطها هي، وليس كحق مكرس في القرار ١٨١ (د-٢).

والواقع أن حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة ليس حقاً مكرساً في القرار ١٨١ (د-٢) فحسب، بل إنه حق من فئة "الحقوق غير القابلة للتصرف" كما أكدت على ذلك هذه الجمعية العامة في قراراتها المتعاقبة منذ العام ١٩٧٤. وبالتالي، وكما نردد دائماً فإن إقامة الدولة الفلسطينية حق غير قابل للتفاوض.

إلا أن المفاوضات كما تطالب بها القيادة الفلسطينية تبقى الوسيلة المطلوبة للتسوية النهائية، وموضوعها، ليس إقامة الدولة الفلسطينية طبعاً، بل قضايا الحل النهائي التي تشمل اللاجئين، والقدس، والأمن، والمستوطنات، والحدود والمياه. ولكن ما السبيل إلى مفاوضات منتجة والقيادة الإسرائيلية تردد كل يوم بأنها لن توقف الاستيطان، ولن تسمح بأي عودة للاجئين، ولن تقبل بمرجعية حدود ١٩٦٧، ولن تفاوض على وضع القدس. لا بل أن القيادة الإسرائيلية باتت تشترط على الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، مع ما يحمل ذلك من تهديد واضح لكل من مستقبل السكان العرب في إسرائيل وحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة انطلاقاً من قرار هذه الجمعية رقم ١٩٤ (د-٣).

خلال الفترة قيد الاستعراض تبخرت الآمال التي كنا نحتضنها ونرعاها في العام الماضي في حدوث تطورات تفضي إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وقد شهدنا في العام الماضي انهيار المحادثات غير المباشرة برعاية الولايات المتحدة. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد أدت الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية إلى زيادة تدهور الحالة السيئة التي كانت قائمة بالفعل، وهي حالة أبرزها عدم الاستمرار في الوقف المؤقت لبناء المستوطنات.

في العام الماضي، عانى الفلسطينيون من جميع العناصر الكريهة لتلك السياسة، من قبيل التسريع في بناء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، وتدمير المنازل وإلغاء حقوق الإقامة، وطردها المواطنين الفلسطينيين من بيوتهم، وأعمال العنف والتطرف التي قام بها المستوطنون، ونقل المزيد من المستوطنين الإسرائيليين إلى المدينة. وتهدف تلك الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية إلى تغيير التكوين الديمغرافي والطابع المادي والوضع القائم في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وهي ممارسات لا تزال سادرة وتمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

إلى جانب سياسة الاستيطان البغيضة، تواصل إسرائيل بصورة غير شرعية بناء الجدار العازل في الضفة الغربية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها. ويمثل الجدار حاجزا ينحرف بدرجة كبيرة عن الخط الأخضر لعام ١٩٦٧ ويتعدى على الأراضي الفلسطينية المحتلة، في تحد لفتوى محكمة العدل الدولية.

وفي غزة، واصلت إسرائيل إحكام قبضتها على المنطقة من خلال فرض حصار محكم للغاية لم يشهد سوى تخفيف طفيف. ولا تزال إسرائيل تعيق حركة الأشخاص والسلع، مما يجعل من الصعب للغاية على السكان في المنطقة التعافي من الصراع العسكري الأخير. ومن المخيب للآمال

المفقود إلى هذه المفاوضات، أي تدخل يؤدي دور الحكم الفعلي الذي يحمل الطرف المسؤول عن أي خروج على المرجعيات الدولية المقررة أو عدم التقيّد بالمهل الزمنية تبعة أفعاله.

هذا ما على الأمم المتحدة أن تلعبه كي تبقى أمينة لرسالتها، وفيه لقرارها، وترتقي إلى مستوى الدور المرجو منها.

السيدة غونارسيدتور (أيسلندا) (تكلمت

بالإنكليزية): سيكون بياني قصير جدا ولكنه سيركز على جوهر الموضوع.

أولا، تؤيد أيسلندا البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي بشأن القضية الفلسطينية في وقت سابق.

ومهما يكن من أمر، تود أيسلندا أن تغتنم هذه الفرصة لإبلاغ الجمعية العامة بالقرار الذي اتخذته اليوم البرلمان الأيسلندي بتأييد واسع ومن دون أي صوت معارض. في ذلك القرار فوض البرلمان الحكومة الأيسلندية الاعتراف بفلسطين بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة ضمن حدود ما قبل حرب الأيام الستة. والأمر الآن في يد الحكومة الأيسلندية.

السيد ويبو (أندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): إن

وفدي ممتن حزيل الامتنان للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتقريرها الوارد في الوثيقة A/66/35، وللأمين العام لتقريره عن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية الوارد في الوثيقة A/66/367. ويرسم هذان التقريران صورة غير مستقرة وتبعث على الكآبة للتطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية التي حدثت في العام الماضي، والعديد من تلك التطورات معروفة لدينا.

قبل الاسترسال في كلامي، أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

للتوصل إلى السلام المتفق عليه بصورة متبادلة والدائم الذي من شأنه أن يفضي إلى تسوية جميع مسائل الوضع النهائي. فضلا عن ذلك، نود أن نؤكد مجدداً أن السلام الشامل والدائم الحقيقي في الشرق الأوسط يتطلب حلاً يشمل كذلك المسارين الإسرائيلي - اللبناني والإسرائيلي - السوري، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا تزال إندونيسيا ملتزمة بالسعي من أجل فلسطين المستقلة والتي تمتلك مقومات البقاء والديمقراطية تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. وناشد أعضاء المجتمع الدولي أن يقدموا دعمهم القوي لهذه الرؤية. ورغم النكسات، ما زلنا نعتقد أن التوصل إلى حل للصراع في متناول اليد.

وفي هذا اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنقل إليه الرسالة التي بعث بها اليوم الرئيس سوسيلو بامبانغ يودويونو والتي مفادها أن إندونيسيا ستواصل الوقوف إلى جانبه خلال كفاحه ورغبته في الانضمام إلى مجتمع الدول. ونشجع أيضاً جميع الفلسطينيين على رص الصفوف والعمل بنشاط لبناء دولة قوية وموحدة. ولا تزال إندونيسيا تقف معهم وستواصل العمل على حماية المصالح الفلسطينية وتعزيزها.

السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
نشكر الأمين العام على التقرير المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، الوارد في الوثيقة A/66/367، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على التقرير المماثل الوارد في الوثيقة A/66/35. ونود أن نشكر بصورة خاصة السفيرين عبد السلام ديالو من السنغال وسافيور بورغ من مالطة على عرضهما مشاريع القرارات A/66/L.15 و A/66/L.16 و A/66/L.17 و A/66/L.18 وتقرير اللجنة.

أنه بعد مرور سنوات على الصراع، لا يزال استيراد الإمدادات الأساسية ومواد البناء مستحيلاً تقريباً. وتدين إندونيسيا بقوة قدرة إسرائيل على أن تتجاهل بشكل صارخ التزاماتها بموجب القانون الدولي بتقديم الحماية للسكان المدنيين في قطاع غزة، حيث تزداد أعداد الناس الذين يعيشون في ظل البطالة والفقر والاعتماد على الغير.

ومع ذلك، يسعد إندونيسيا أنه رغم رفض إسرائيل القيام بالمطلوب والعودة إلى المفاوضات التي تفضي إلى السلام والأمن، واصلت السلطة الفلسطينية المضي قدماً ببرامجها لبناء الدولة. ويسرنا كثيراً أيضاً أن هذا الجهد لا يزال يحظى بالدعم القوي من المجتمع الدولي.

وقبل شهرين، قدّم الرئيس الفلسطيني محمود عباس رسمياً إلى الأمين العام بان كي - مون طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة. وتؤيد إندونيسيا بقوة هذا الطلب، مثلما أيدت كفاح الشعب الفلسطيني عبر السنين للحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف.

وفي هذا الصدد، لا بد أن نلاحظ أن المقاومة العنيدة التي أبدتها إسرائيل ضد إحراز تقدم في السنة الماضية قد تزامنت مع الربيع العربي، الذي شهد فيه عدد من البلدان انتفاضة أعداد كبيرة من شعوبها التي اتحدت في مطالباتها بالتغيير السياسي وبنظام حكم أفضل وبالعدالة الاجتماعية. ونأمل أن تكون إسرائيل قد سمعت هذه الدعوة لأن فلسطين لن تكون محصنة ضد هذه الرسالة. ونرى أنه إذا كانت إسرائيل ترغب حقاً في حل الصراع مع فلسطين، فيجب عليها أن تستجيب باتخاذ قرار بالعمل في إطار ما تملّيه عليها القواعد الدولية وليس مصالحها الضيقة.

وتتشاطر إندونيسيا وجهة نظر الأمين العام أنه كي نخرج من المأزق الحالي، فإنه يجب على جميع الأطراف أن تظهر القيادة وتحلّى بالشجاعة والمسؤولية الضرورية

المؤشرات الاجتماعية للناس الذين يعيشون هناك، بمن فيهم النساء والأطفال.

هذه مجرد بعض عناصر المعلومات الواردة في التقارير، وتؤكد خطورة هذه الحقائق. ويوجد ما يكفي من الأسباب ليس لاعتماد تدابير الإدانة السياسية، مثل المتوفرة للجمعية لاعتمادها مرة أخرى، بل أيضا لاعتماد قرارات ملزمة من مجلس الأمن لوقف جرائم إسرائيل ومعاقبة مرتكبيها.

لماذا يظل مجلس الأمن مكتوف الأيدي في ضوء هذه الأدلة الدامغة؟ ولماذا لا يعاقب على ارتكاب هذه الجرائم ضد الشعب الفلسطيني؟ ولماذا لا يحرم مجلس الأمن المسؤولين عنها من الموارد الاقتصادية التي يستخدمونها للقيام بأعمالهم، أو يحدّ من تنقلاتهم. ولماذا لا يساور منظمة حلف شمال الأطلسي القلق حيال الازدراء المتواصل لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني نتيجة للاعتداءات الإسرائيلية؟

وتكشف هذه القضية نفاق ازدواجية المعايير لدى عدد من البلدان المتقدمة النمو التي تعلن نفسها نموذجا لحقوق الإنسان. لقد منعت الولايات المتحدة مجلس الأمن من إدانة إسرائيل، مما يختلف تماما عما يحدث لبلدان الجنوب التي تعارض وتشجب سياساتها الامبريالية.

لقد قام شعب وحكومة كوبا تاريخيا بالدفاع عن قضية الشعب الفلسطيني، ودعمه في ممارسة حقوقه وإدانة الجرائم الإسرائيلية بلغة واضحة. وموقفنا هذا لم يتغير. ونؤيد أيضا إقامة الدولة الفلسطينية - التي اعترفت بها كوبا عندما أعلن عنها لأول مرة - على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ تكون القدس الشرقية عاصمتها. وبالمثل، ندعم قرار إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين بالسعي للحصول على العضوية الكاملة لدولتهم في الأمم المتحدة، ولنا الفخر أننا أيدنا انضمام فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بوصفها دولة عضوا كاملة العضوية.

لقد أدرج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة قبل ٦٤ سنة، في عام ١٩٤٧، عندما لم تكن أغلبية الممثلين الموجودين هنا اليوم قد ولدت بعد. ومنذ ذلك التاريخ، عقدت الجمعية العامة مناقشات مماثلة في ٣٩ مناسبة، في حين لم تتمكن من منع جرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. ولم تتمكن من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، بعد مرور ٤٤ عاما على بدء ذلك الاحتلال في عام ١٩٦٧.

لقد تحدى إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، المجتمع الدولي بتجاوزاتها المتواصلة للقواعد والمعاهدات الدولية، بما فيها قائمة طويلة من قرارات الجمعية ومجلس الأمن. ولم تستمع إلى الدعوات المتكررة من الأمين العام وقادة المنظمات الدولية الأخرى لوضع حد لأعمالها غير القانونية وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني.

لقد استمرت الحالة في التدهور منذ اجتماعنا آخر مرة لمناقشة هذه القضية، قبل ١٢ شهرا. ويشمل التقريران اللذان قدمهما الأمين العام واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وصفا بليغا للحالة المتدهورة.

لقد واصلت إسرائيل أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة والتزاماتها بموجب خارطة الطريق. وواصلت إسرائيل البناء غير القانوني للجدار في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها، بما يخالف فتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273). واستمرت في عدم التزامها بتعهداتها بموجب القانون الدولي بتقديم الحماية للسكان المدنيين في قطاع غزة. وواصلت إسرائيل قتل الفلسطينيين وإيذائهم من خلال الهجمات والتوغلات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي. ويعمل الحصار المفروض على قطاع غزة على استدامة تدهور

والجريمة ضد الإنسانية التي مثلتها الحرقة، ويعترف بحق دولة إسرائيل في الوجود. إن شعبنا لا يحمل سوى المشاعر الأخوية تجاه الشعب الإسرائيلي، الذي يعد أيضا ضحية لهذا الصراع.“ (A/66/pv.26، ص ص ١٨ و ١٥)

وقال من قبل في نفس الاجتماع،

”يقع على عاتق الجمعية العامة التزام أخلاقي وسياسي وقانوني لا مفر منه ضمان الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة، داخل الحدود التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية بوصفها دولة عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وينبغي تحقيق ذلك بغض النظر عن حق النقض في مجلس الأمن الذي تتمتع به الولايات المتحدة أو عدمه، وبغض النظر عن الشروع في مفاوضات سلام جديدة أو عدمه.“ (المصدر السابق، ص. ١٤)

السيدة المغيري (عمان) (تكلمت بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أنقل من خلال الرئيس تقديرنا لسعادة السفير عبدو سلام ديالو، الممثل الدائم لجمهورية السنغال، على الجهود الفعالة التي يبذلها بوصفه رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وعلى التقرير الذي أعدته اللجنة والوارد في الوثيقة A/66/35. وأود أيضا أن أشيد به على بيانه الشامل الذي أدلى به أمام الجمعية بخصوص هذه القضية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها أعضاء اللجنة في العمل على التوصل إلى حل عادل للمسائل الخطيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني.

لقد احتفلنا هذا الصباح مرة أخرى باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو تقليد يجمعنا كل ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر منذ أن اتخذت الجمعية القرار ٤٠/٣٢ بآء في عام ١٩٧٧، يؤكد وزير خارجية كوبا من جديد وفي رسالته المعتادة في هذه المناسبة، إدانة بلدي لانتهاكات إسرائيل الخطيرة للقانون الدولي، التي تتناقض مع أهداف عملية السلام؛ وبناء المستوطنات غير الشرعية؛ وتغيير الطابع الديمغرافي للسكان؛ وفرض القيود التعسفية والعنصرية على التنقل في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وهدم البيوت؛ وطرد الأسر الفلسطينية من القدس الشرقية، إلى جانب أعمال التحريض غير القانونية الأخرى، واستفزازات واعتداءات المستوطنين المتطرفين التي يرتكبوها ضد الشعب الفلسطيني ومواقعه المقدسة.

لقد خاطب وزير الخارجية الكوبي نفسه الجمعية في المناقشة العامة بمناسبة افتتاح الدورة السادسة والستين، متكلما بالنيابة عن شعب وحكومة كوبا إذ قال:

”إذا تم الاعتراف بالحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة وتقرير المصير، وإذا تم الاعتراف بالحاجة إلى إعادة إرساء ممارسة الحقوق الإنسانية للفلسطينيين، وإذا اعتبر الحصار المفروض على غزة، والقتل والاقتصادي والعزل الذي يجسده الجدار الشائن جرائم، وإذا تم وصف قهر دولة وإخضاعها لظروف تهدد مجرد وجودها بأنها جرائم إبادة جماعية، وإذا كان يفترض أن تتخذ جميع الدول الأعضاء كل التدابير القانونية الممكنة لحماية المدنيين الفلسطينيين، فينبغي للجمعية العامة أن تقوم بعمل الآن.

”إن كوبا، البلد الذي تعيش فيه جالية يهودية صغيرة، يدین الظلم التاريخي لمعاداة السامية

بطاقات الهوية والترحيل القسري للسكان الأصليين. وكان آخر هذه الأعمال إعلان الحكومة الإسرائيلية عزمها على التعجيل ببناء ٢٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية كتدبير انتقامي لمعاقبة الشعب الفلسطيني بصورة جماعية، في أعقاب انضمام فلسطين إلى اليونسكو بوصفها دولة عضوا كاملة العضوية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الرابعة والستين لاتخاذ الجمعية العامة في عام ١٩٤٧ القرار ١٨١ (د-٢) الذي قسّم أرض فلسطين إلى دولتين. ومنذ ذلك التاريخ يجرم الفلسطينيون من ممارسة حقوقهم المشروعة في السيادة الوطنية وتقرير المصير وإقامة دولة مستقلة على أرضهم مع القدس الشرقية عاصمة لها.

لقد كان ولا يزال المجتمع الدولي مسؤولاً عن حماية تطلعات الشعب الفلسطيني من الأعمال اللاإنسانية وغير القانونية والتعسفية التي تتخذها ضدّهم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. ولذا، يتعين على المجتمع الدولي أن يأخذ موقفاً حازماً ضد هذه الممارسات. وما الحرب على قطاع غزة التي شنتها إسرائيل في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩ والهجوم الذي قامت به على أسطول الحرية الذي شرع به لرفع الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة إلا انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. إن إسرائيل بهذه الأعمال تبرهن للعالم أجمع مرة أخرى أنها غير مهتمة بالسلام.

ومن الضروري أن يبعث المجتمع الدولي رسالة واضحة إلى إسرائيل لوقف هذه السياسات. فهناك حاجة إلى إجراء مفاوضات حقيقية من شأنها أن تفضي إلى إحلال الأمن والاستقرار على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبادرة السلام العربية.

إنني أعتزم، في هذا البيان، أن أعرض وجهة نظر السلطنة بشأن بندي جدول الأعمال المعنونين "قضية فلسطين" و "الحالة في الشرق الأوسط".

لا شك أن لهذا الاجتماع أهمية خاصة على خلفية التطورات التي وقعت في العام الماضي والمبادرات التي تقدمت بها دولة فلسطين لتعزيز مركزها في الأمم المتحدة والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. إننا نجتمع للنظر في مشكلة دولية رئيسية لا تزال تشكل تحدياً للمجتمع الدولي لم يتمكن حتى الآن من التصدي لها.

لا يزال الشعب الفلسطيني يرزح تحت الاحتلال وتزداد حالته سوءاً كل يوم نتيجة للممارسات القمعية المنتظمة من جانب القوة القائمة بالاحتلال. ويتعين على المجتمع الدولي ألاّ يظل صامتاً ويسمح باستمرار هذه الحالة.

إننا في العقد السادس من الاحتلال، الذي شهد قتل الفلسطينيين وتشريدهم وتدمير البنى التحتية في الأراضي المحتلة. ومع ذلك لا يزال الشعب الفلسطيني الأبي صامداً في أرضه ويواصل المطالبة بحقوقه المشروعة، متمثلة في إقامة دولة مستقلة تكون القدس الشرقية عاصمتها.

ويهنئ بلدي الشعب الفلسطيني على إنجازهِ الرئيسي والتاريخي المتمثل في الحصول على العضوية الكاملة في اليونسكو. وندعو المجتمع الدولي إلى تأييد انضمام هذه الدولة إلى عضوية الأمم المتحدة.

ويساور حكومة سلطنة عمان بالغ القلق إزاء الحالة المساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الناجمة عن استمرار الحصار الإسرائيلي وفرض أزمة إنسانية على المدنيين في قطاع غزة. وقد نجمت هذه الحالة أيضاً عن قيام القوة القائمة بالاحتلال بتكثيف حملتها وهجماتها اللاإنسانية وغير القانونية على القدس الشريف وحول الأماكن المقدسة، التي تهدف إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للسكان من خلال إلغاء

السلام العربية، التي ينبغي أن تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دولياً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى

المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند في هذه الجلسة.

أود أن أذكر الوفود الراغبة في التكلم ممارسة لحق الرد بأنه، وفقاً للنظام الداخلي، تقتصر البيانات ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني - ولا ينبغي اعتبار ذلك تشجيعاً على ممارسة حق الرد مرتين - وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد صحرائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم

بالإنكليزية): بما إنني استمعت إلى إدعاء لا أساس له ضد بلدي من ممثل النظام الصهيوني، الذي يستند في سياساته وممارساته وتصرفاته إلى الاحتلال وإرهاب الدولة والتعذيب والعنف وسفك الدماء وعدم الاكتراث بالقانون الدولي، أود أن أسجل أنها ممارسة سخيفة وفي الواقع بالية أخرى يقوم بها ذلك النظام من أجل صرف اهتمام المجتمع الدولي عن سياساته الإجرامية والفظائع المقيتة التي يرتكبها في المنطقة، بما في ذلك جرائمه البشعة ضد شعب فلسطين.

هناك عدد قليل من مبادئ حقوق الإنسان لا ينتهكها النظام الإسرائيلي بشكل منهجي. ويشهد مختلف القرارات والتقارير العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة، بما فيها التقرير الذي وضعته مؤخرًا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/66/35)، على الحقيقة المرة أن ذلك النظام لا يحترم القيم الأساسية للعالم المتحضر ولا يحترم المبدأ الأساسي لحقوق الإنسان الذي يعمل به المجتمع العالمي. ولذلك حان الوقت لأن يتدخل المجتمع الدولي على وجه السرعة للتصدي للسياسات

ويود وفد بلدي أن يؤكد ما ورد في بيان عمان في المناقشة العامة في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، الذي أعربنا فيه عن إيماننا بالحاجة الملحة إلى التوصل إلى حل للصراع المزمع في الشرق الأوسط (انظر A/66/PV.25، ص ٥١)

ونشجع على المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل. ومع ذلك، وبما أن المفاوضات قد وصلت، مع الأسف، إلى طريق مسدود، فإنه يتعين على الأمم المتحدة أن تتصرف للوفاء بالتزامها في التوصل إلى حل عادل وشامل. وتؤمن حكومة بلدي بأن إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ والاعتراف بها بوصفها دولة كاملة العضوية في المنظمة من شأنهما أن يفضيا إلى التوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي.

وتتطلع حكومة سلطنة عمان إلى أن تقوم الولايات المتحدة بدور فعال ومتوازن ومتواصل. ومن هذا المنطلق، تدعو حكومة بلدي إسرائيل إلى اغتنام هذه الفرصة التاريخية والاستفادة من الزخم الدولي لدعم المفاوضات المباشرة من أجل إقامة شراكة في السلام والأمن مع البلدان العربية.

لقد كانت سلطنة عمان من البلدان الأولى التي رحبت بعملية السلام وتعتبرها نهجاً طبيعياً وحضارياً لتسوية الخلافات من خلال الحوار والمفاوضات. وتدعو عمان الأطراف المعنية بعملية السلام إلى الاضطلاع بدور نشط في تسوية الصراع في الشرق الأوسط بسبب خطورة الحالة والأزمة التي تشهدها المنطقة.

ويتطلب ذلك أن يعمل مجلس الأمن والمجموعة الرباعية بنشاط أكبر وعلى وجه السرعة للتوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة

وصادرت منازلهم وممتلكاتهم. وتسعى حاليا وبشكل محموم لسرقة المزيد من الأراضي عن طريق بناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة في تحد سافر لكل الأعراف والقرارات الدولية.

السيد فلوح (سوريا): يود وفدي أن يستخدم حق الرد على ما جاء في بيان إسرائيل. لقد ضاق مندوب إسرائيل ذرعا بتخصيص الجمعية العامة هذا اليوم للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب لفلسطيني. فلقد اعتبر المندوب الإسرائيلي أن اهتمام الجمعية العامة بالقضية الفلسطينية موقفا منحازا ضد إسرائيل ومتحاملا عليها وعلى سياساتها العدوانية والاحتلالية، وأن مواقف كل الدول الأعضاء المؤيدة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية فوق ترابه الوطني، وكل الاجتماعات الدولية والبيانات والقرارات، وهي بالمثل، مجرد جهد ضائع ولا طائل منه ولا قيمة له طالما أن إسرائيل لا توليها أية أهمية وطالما أن كل هذا الجهد لا يدعم العدوان والاحتلال الإسرائيليين، وطالما أنه لا يحمي الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني منذ عقود.

ويبدو أن عزلة إسرائيل في هذا النقاش الجاد لم تترك أمام مندوبها أي خيار سوى اللجوء إلى خلط الأوراق واختلاق أفانين الكذب وتوسيع خارطة الحديث بما يتجاوز حدود القضية الفلسطينية بغية صرف الأنظار عن جوهر الموضوع وهو احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية واضطهادها للشعب الفلسطيني على مدار الساعة بما تعجز الألسن عن وصفه.

واعتقد أن الجميع هنا مستغربون جدا أن يبدي مندوب سلطات الاحتلال الإسرائيلي حرصه أو قلقه على اللاجئين الفلسطينيين في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل هي التي تسببت في محتهم، وهي التي طردتهم من بيوتهم تحت

والممارسات اللاإنسانية التي ينتهجها النظام الإسرائيلي في فرض كارثة إنسانية على الشعب الفلسطيني الأعزل في جميع الأراضي الفلسطينية.

ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية تؤكد على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، الذي عانى من احتلال واضطهاد من النظام الصهيوني على مدى عقود. وتؤكد على أهمية اعتراف المجتمع الدولي بحق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس ضد الاحتلال والعدوان الأجنبيين.

السيد الجار الله (الكويت): لقد ادعى مندوب إسرائيل في كلمته أن دولة الكويت قد طردت الفلسطينيين من أرضها في عام ١٩٩١. ويعلم الجميع بأن أكثر من مليون شخص من عدة جاليات، بمن فيهم الأشقاء الفلسطينيون، قد غادروا الكويت أثناء الاحتلال العراقي في عام ١٩٩٠. وهذا ما أثبتته الوثائق الدولية.

ومع ذلك، دأبت الحكومة الإسرائيلية وممثلوها في المحافل الدولية على توزيع الاتهامات واختلاق الأكاذيب لصرف الانتباه عن المشاكل والمآسي التي تسببت بها في حق الشعب الفلسطيني طوال العقود الماضية. وقامت بإشغال الأمم المتحدة والمحافل الدولية لسنين طويلة بهذه القضايا بدءا من احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية إلى طردها للشعب الفلسطيني من أرضه. واعتقد أن ممثل إسرائيل لا يستطيع إنكار هذه الحقيقة. لقد وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل أكثر من أربعة ملايين لاجئ يعيشون في الأراضي المحتلة والدول العربية المجاورة.

وأنشأت الأمم المتحدة، منذ عام ١٩٤٩، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) لتقديم المساعدات والخدمات الصحية والتعليمية للفلسطينيين الذين شردتهم إسرائيل من أرضهم

وطأة القتل والقمع اليومي. ولا تزال إسرائيل ترفض الاعتراف بأبسط الحقوق الإنسانية للفلسطينيين، بما في ذلك حق اللاجئين الفلسطينيين المشروع في العودة إلى ديارهم، متحديّة بذلك الإرادة الدولية والإجماع الدولي المنقطع النظير. وها هي إسرائيل نفسها تحاول الآن الإدعاء زيفاً قلقها إزاء اللاجئين الذين تستضيفهم سوريا في مخيم الرمل الجنوبي في اللاذقية، آخذين بعين الاعتبار أن هذه الإدعاءات لا أساس لها من الصحة. لقد استقبلنا نحن في سوريا هؤلاء اللاجئين، الأخوة الفلسطينيين، الذين كنتم أنتم أنفسكم، أي إسرائيل، سبب محتهم ومأساتهم، وقد مناهم كل الخدمات الممكنة ونحن أحرص ما نكون على حياتهم وحقوقهم. وهذا واجب سوريا.

لقد أصبح واضحاً للجميع أن ممثل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بعد أن استمع إلى هذا الحجم من الإدانات والاستنكارات لسياسات إسرائيل الإرهابية والعنصرية، وجد نفسه اليوم، كالعادة، في موقف لا يحسد عليه. ولذلك جاءت محاولته الفاشلة لتشويه ما يجري في سوريا وتحويل الانتباه عن هذه الإدانات.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.